الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان

القطاع الصناعي في الدول العربية

دراسة تحليلية 2012- 2023

إعداد الطالبين:

-محمد هشام بوزناده

-جمال شيخة مبروك

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حمزة بالي

لجنة المناقشة

أ.د. عدنان محيريق	أستاذ تعليم عالـي	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د. حمزة بالي	أستاذ تعليم عالـي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د. محمد العيد التجاني	أستاذ تعليم عالـي	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2025/2024

شكر وعرفان

حينما تصل الخطى إلى محطّتها الأخيرة، ويقترب الحلم من التحقّق، لا يسع القلب إلا أن يفيض امتنانًا لكل من كان نورًا في درب المسير، وسندًا في وجه العثرات.

أرفع كلمات الشكر بالتقدير والعرفان إلى من كان له الفضل، بعد الله تعالى، في أن يرى هذا العمل النور:

إلى أستاذي المشرف *بالي حمزة*، الذي لم يبخل عليّ بعلمه، وصبره، وتوجيهه السديد، فكنتُ أجد في ملاحظاته نبراسًا، وفي دعمه طمأنينة. فله كل الاحترام والعرفان.

كما أتوجه بخالص التقدير إلى أساتذتي الكرام وزملائي الأفاضل، الذين شكّلوا جزءًا من هذا المسار العلمي، نقاشًا، أو نصحًا، أو دعاءً في ظهر الغيب.

ولكل من علّمني حرفًا، أو أهداني فكرة، أو فتح لي بابًا، أقول:

جزاكم الله خير الجزاء، وبارك في علمكم وأعماركم.

الاهداء

إلى من غرسوا في قلبي بذور الطموح، وسقوها بصبرهم ودعائهم حتى أينعت:

إلى والديَّ العزيزين، يا من حملتما عني عبءَ الطريق، وفتحتم لي أبواب العلم بالحب والتضحية، أهدي هذا العمل، فهو ثمرة من ثمار غرسكما المبارك.

إلى من علّمني كيف يكون للعلم قيمة، وللكلمة وزن، وللأمانة معنى، إلى أساتذتي الأفاضل، الذين كانت كلماتهم نورًا وهدى، أبعث إليكم امتناني في كل سطرٍ من هذه الصفحات.

إلى أصدقائي ورفاق الدرب، الذين شاركوني الحلم والكدّ، الضحكة والتعب، لكم من القلب كل الامتنان، فكنتم العون في ساعات الضيق، والفرح في لحظات الإنجاز.

وأخيرًا...

إلى كل حلم تأخر، لكنه لم يمت، وإلى كل خطوة تعثّرت لكنها قامت من جديد...

أهدي هذا العمل، عربون وفاءٍ لكل لحظة نضال، ولكل نفس آمنت بأن "النهاية تستحق العناء".

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الصناعي في الدول العربية خلال الفترة (2012–2023)، وذلك من خلال تقييم مساهمته في النمو الاقتصادي، والكشف عن التحديات التي تواجهه، والسياسات المعتمدة للنهوض به. وقد بينت النتائج أن الصناعة في أغلب الدول العربية تعاني من ضعف البنية التحتية، وقصور السياسات الصناعية، وتبعية كبيرة للقطاع الطاقوي، ما أعاق مساهمتها الفعلية في التنمية المستدامة. كما أظهرت الدراسة وجود تفاوت كبير في الأداء الصناعي بين الدول العربية نتيجة اختلاف درجات الاستقرار السياسي ومستوى التكامل الاقتصادي. وتوصي الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات صناعية شاملة، وتفعيل التكامل الصناعي العربي، وتعزيز الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا من أجل إرساء قاعدة صناعية تنافسية ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي – الصناعة – الأداء الصناعي – الدول العربية

Abstract:

This study aims to analyze the state of the industrial sector in Arab countries during the period 2012–2023 by assessing its contribution to economic growth, identifying the challenges it faces, and evaluating the adopted policies to promote it. The findings indicate that the industrial sector in most Arab countries suffers from weak infrastructure, ineffective industrial policies, and heavy dependence on the energy sector, limiting its real contribution to sustainable development. The study also highlights significant disparities in industrial performance among Arab states due to varying levels of political stability and economic integration. It recommends the adoption of comprehensive industrial strategies, the enhancement of Arab industrial integration, and greater investment in innovation and technology to establish a competitive and sustainable industrial base.

Keywords: Industrial Sector - Industry - Industrial Performance - Arab countries

فهرس المحتويات

شكر وعرفان II

الاهداء III

ملخص الدراسة IV

فهرس المحتويات V

فهرس الجداول VIII

فهرس الأشكال: VIII

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: الأسس النظرية للصناعة

تمهيد: 7

المبحث الأول: مفاهيم حول الصناعة 8

المطلب الأول: التطور التاريخي للصناعة ومفهومها 8

أولا- التطور التاريخي للصناعة. 8

ثانيا – مفهوم الصناعة وأنواعها: 10

ثالثا – مفهوم الصناعة من النظريات الاقتصادية 12

المطلب الثاني: أهمية الصناعة أنواعها وأهدافها: 13

أولا – أهمية الصناعة 13

ثانيا – أنواع الصناعة 15

ثالثا – أهداف الصناعة 17

رابعا: مزايا الصناعة وأهمية التحديث الصناعي 19

المبحث الثاني: القطاع الصناعي والتنمية 20

المطلب الأول: مفهوم القطاع الصناعي وأنشطته: 20

أولا – مفهوم المشروع الصناعي: 20

ثانيا– القطاع الصناعي: 20
ثالثا– أنشطة القطاع الصناعي..... 21
رابعا– السلع الصناعية:..... 21
المطلب الثاني: مقومات الصناعة ومعوقاته..... 22
أولا– دور ومقومات الصناعة في التنمية الإقتصادية..... 22
ثانيا– معوقات الصناعة..... 24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 27
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية..... 27
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية 30
المطلب الثالث: الفرق بين دراستي والدراسات السابقة..... 33

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع الصناعة العربية

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي العربي 37
المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي العربي 37
أولا– تطور الناتج الصناعي العربي: 37
ثانيا– القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي 45
المطلب الثاني: تطور الصناعات العربية..... 49
أولا– تطور الصناعات الاستخراجية..... 49
ثانيا– الصناعات الهيدروكربونية..... 51
ثالثا– تطور الصناعات التحويلية..... 55
المبحث الثاني: تنافسية القطاع الصناعي العربي 63
المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية 63
أولا– تنافسية الصناعات التحويلية..... 63
ثانيا– صادرات الصناعات التحويلية العربية 70

المطلب الثاني: تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة 71
أولا- التعاون العربي في مجالات الاستثمارات العربية 71
ثانيا- دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الصناعات في الدول العربية 72
المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الصناعة في الدول العربية 76
المطلب الأول: تحديات الصناعة العربية 76
أولا- تحديات الصناعات التحويلية العربية 76
ثانيا- وأهم الصعوبات التي تواجهها 77
المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي العربي 79
أولا- متطلبات تاهيل القطاع الصناعي العربي 79
ثانيا- تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير القطاع الصناعي 83
ثالثا- التعاون العربي في الصناعة 86
الخاتمة 88
قائمة المراجع 92

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح قيمة الناتج الإجمالي للصناعة في الدول العربية (2012 – 2023)	38
2	يوضح قيمة الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية في الدول العربية (2012 – 2023)	40
3	يوضح قيمة الناتج المحلي للصناعة التحويلية في الدول العربية (2012 – 2023)	42
4	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لسنة 2023	67

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	قيمة الناتج الإجمالي للصناعة في الدول العربية (2012 – 2023)	38
2	قيمة الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية في الدول العربية (2012 – 2023)	41
3	قيمة الناتج المحلي للصناعة التحويلية في الدول العربية (2012 – 2023)	43
4	نسبة مساهمة الناتج الصناعي والصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) عام 2023	44
5	توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية خلال عام 2023	52
6	توزيع نسب الطاقة الإنتاجية الأسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية (2023)	55
7	الطاقات الإنتاجية وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2023)	61
8	صناعة زيت الزيتون في الدول العربية خلال الفترة 2015 – 2023	61
9	قيمة الصادرات والواردات الصناعية العربية من الألبان ومشتقاتها	63
10	توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية عام 2023	66
11	نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات عام 2023	66
12	مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية	68

المقدمة عامة

المقدمة:

يشكل القطاع الصناعي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويُعدّ مؤشرًا مهمًا على مدى تطور البلدان وقدرتها على خلق الثروة وتنويع مصادر الدخل. وفي السياق العربي، ورغم الإمكانات الكبيرة التي تزخر بها الدول العربية سواء من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، إلا أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال دون التطلعات، مقارنة بقطاعات أخرى كالمحروقات والخدمات. يعود هذا الضعف إلى عدة عوامل، من أبرزها غياب الاستراتيجيات الصناعية طويلة المدى، وضعف الاستثمار في البحث والتطوير، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

وبالنظر إلى الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023، فقد شهدت الدول العربية العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أبرزها تقلبات أسعار النفط، وتبعات الثورات السياسية، ثم تداعيات جائحة كوفيد-19، والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الأداء الصناعي. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الصناعي العربي خلال هذه الفترة الحرجة، واستكشاف التحديات التي واجهته، والفرص المتاحة للنهوض به.

أولا- إشكالية الدراسة

1. الإشكالية الرئيسية:

- ما هو واقع القطاع الصناعي في الدول العربية خلال الفترة 2012-2023؟ وما مدى مساهمته في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؟

2. الإشكاليات الفرعية:

- ما هي أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الدول العربية؟
- إلى أي مدى ساهمت السياسات الصناعية المتبعة في تعزيز هذا القطاع؟

- كيف أثرت الأزمات الإقليمية والعالمية (مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا) على أداء الصناعة في الدول العربية؟
- ما هي أوجه التفاوت الصناعي بين الدول العربية؟ وما العوامل المفسّرة لهذا التفاوت؟

ثانيا– الفرضيات

1. الفرضية الرئيسية:

يعاني القطاع الصناعي في الدول العربية من ضعف البنية التحتية، وسياسات غير فعالة، وتبعية مفرطة للقطاع الطاقوي، مما يحد من قدرته على المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية.

2. الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وفعالية الأداء الصناعي في الدول العربية.
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياسات التحفيزية إلى تحسين مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي.
- يشكل ضعف التكامل الاقتصادي والصناعي بين الدول العربية عائقًا أمام نمو هذا القطاع.

ثالثا– أهداف الدراسة

- تحليل تطور القطاع الصناعي في الدول العربية خلال الفترة (2012–2023).
- إبراز التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي على المستويين الداخلي والإقليمي.
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية والصناعية المتبعة في تعزيز أو إضعاف هذا القطاع.
- تقديم اقتراحات عملية لتطوير الصناعة العربية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- مقارنة أداء القطاع الصناعي بين دول مختارة ذات استراتيجيات صناعية مختلفة.

رابعا- منهج الدراسة

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المنهج المقارن لقياس التفاوتات في الأداء الصناعي بين الدول العربية، والمنهج الإحصائي لتحليل البيانات الرقمية والمؤشرات الاقتصادية (كنسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، العمالة الصناعية، الصادرات الصناعية...).

خامسا- أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على قطاع حيوي قلّما يتم التركيز عليه في الأدبيات الاقتصادية العربية. كما أنها تتناول فترة حرجة ومليئة بالتغيرات، ما يجعل نتائجها مفيدة لصناع القرار في رسم سياسات صناعية أكثر فعالية.

سادسا- أسباب اختيار الموضوع

- الحاجة إلى فهم عميق لمشكلات الصناعة العربية.
- قلة الدراسات التحليلية المقارنة التي تغطي الفترة 2012-2023.
- أهمية القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد الأولية.
- رغبتي كباحث في المساهمة العلمية في مجال الاقتصاد الصناعي العربي.

سابعا- حدود الدراسة

1. البعد الموضوعي:

تركز الدراسة على تحليل القطاع الصناعي في الدول العربية، دون التطرق بشكل مفصل إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة، السياحة...).

2. البعد الزمني:

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2023، وهي فترة شهدت أحداثًا اقتصادية وجيوسياسية مؤثرة، مثل الأزمة النفطية، والتحولات السياسية، وأزمة كورونا.

ثامنا- هيكل الدراسة

جاءت الدراسة في فصلين ف رئيسيين، وهي كالآتي:

الفصل الأول: الأسس النظرية للصناعة، وتكون من ثلاث مباحث وهم كالاتي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الصناعة

المبحث الثاني: القطاع الصناعي والتنمية

المبحث الثالث: الدراسات التطبيقية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع الصناعة العربية، ويتكون من ثلاث مباحث وهم كالاتي:

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي العربي

المبحث الثاني: تنافسية القطاع الصناعي العربي

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الصناعة في الدول العربية

الفصل الأول:

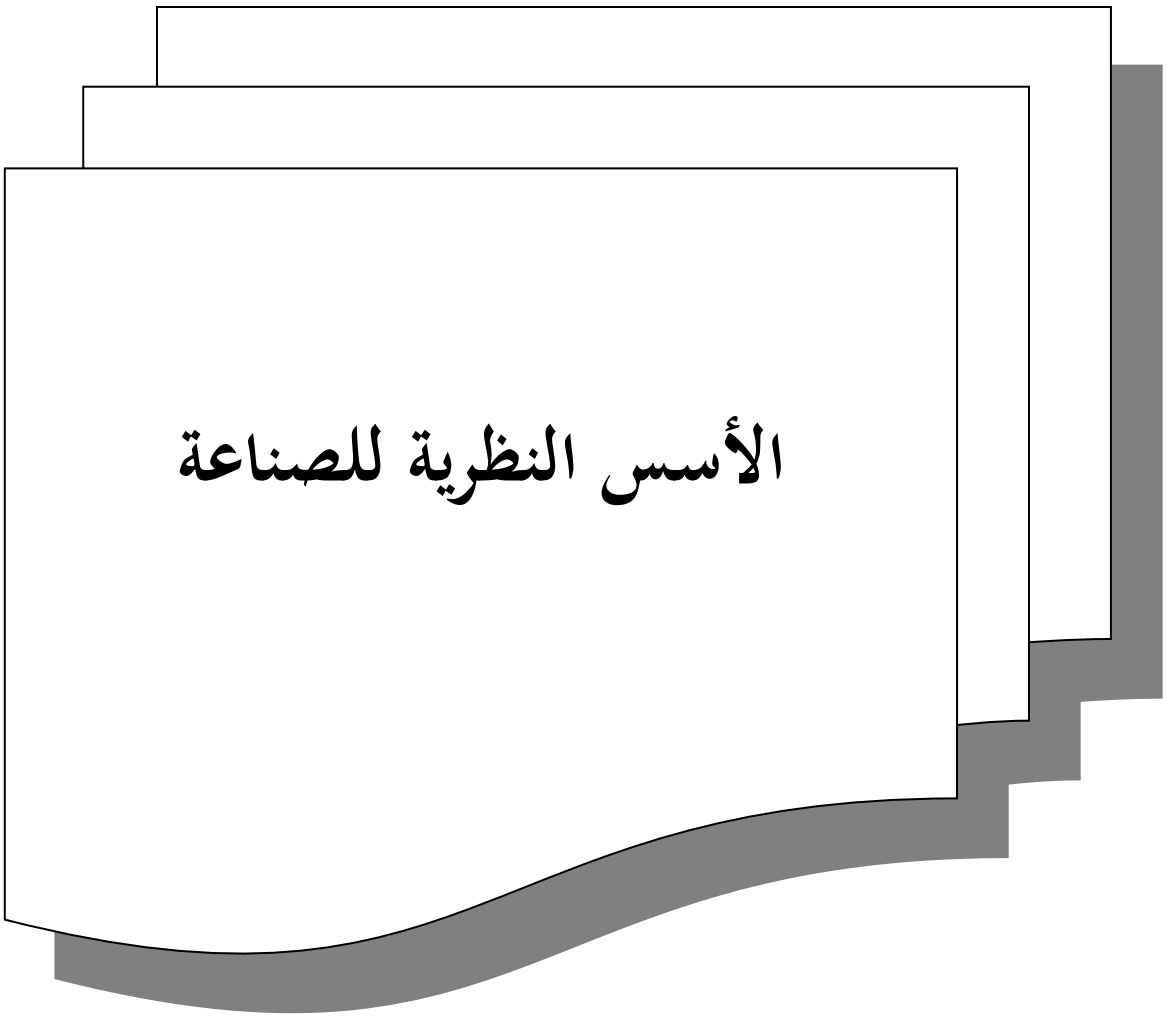

تمهيد:

يشكل القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية في تطور الاقتصاديات الحديثة، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية دون التطرق إلى تطور الصناعة وتحولاتها عبر العصور. وقد حظي هذا القطاع باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين منذ الثورة الصناعية، نظرًا لدوره المحوري في تحقيق التراكم الرأسمالي، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص العمل، وتعزيز التقدم التكنولوجي.

لقد مرّ المفهوم الصناعي بعدة مراحل تطورية، بدءًا من الصناعات اليدوية البسيطة في العصور القديمة، إلى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر التي شكّلت نقطة تحول جوهرية في نمط الإنتاج العالمي، وصولًا إلى عصر العولمة واقتصاد المعرفة. وترافق هذا التطور مع تغير في النظرة إلى الصناعة من مجرد نشاط إنتاجي إلى عنصر استراتيجي في بناء القوة الاقتصادية للدول.

وتتعدد تعريفات الصناعة حسب المدارس الاقتصادية، إلا أن معظمها يشير إلى أنها عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو نصف نهائية باستخدام العمل ورأس المال والتكنولوجيا، بهدف تحقيق قيمة مضافة. كما يمكن تصنيف الصناعة إلى عدة أنواع رئيسية، من أبرزها: الصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية، والصناعات الثقيلة، والخفيفة، إضافة إلى الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا والمعرفة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الصناعة

تُعدُّ الصناعة من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسهم في تنويع مصادر الدخل ورفع معدلات التوظيف، يشمل مفهوم الصناعة مختلف الأنشطة التحويلية التي تقوم على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو نصف مصنّعة، ويتناول مبحثنا على مطلبين وهي كالتالي:

المطلب الأول: التطور التاريخي للصناعة ومفهومها

أولا- التطور التاريخي للصناعة.

يرجع نشوء الصناعة وتطورها إلى فترات تاريخية طويلة، أي منذ بداية تكوين المجتمعات، ثم تطورت لتصل إلى العصور الحديثة إلى ما هي عليه ومن هذه المراحل ما يلي[1]:

1. مرحلة الصناعة المنزلية:

كانت الصناعة في بدايتها على شكل نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي. فقد كانت المرأة تقوم بصناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل الزراعي وأدوات الطبخ وغيرها من الأدوات الضرورية للمنزل وللإنتاج، وقد استمر هذا النوع من الإنتاج الصناعي إلى مرحلة متأخرة من تطور المجتمع البدائي.

2. **مرحلة الحرفية:**

في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي بحيث تحول بعض المنتجين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أو صناع كالحدادين والنجارين والصباغة والخزفيين والنساجين وغيرهم، حيث كان نشاطهم مخصص للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط. ويرتكز عمل الحرفيين على إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك، ثم تحول النشاط فيما بعد إلى صنع المنتجات

[1] شيخ المزوار اسلام/إروان مندر، واقع القطاع الصناعي في الجزائر–دراسة وصفية تحليلية للفترة1980–2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم الاقتصادية، 2020–2021، ص03.

الصناعية وعرضها للبيع في السوق وقد بقي النشاط الحرفي حتى القرون الوسطى مرحلة (الإقطاعية ووصلت أعلى مستوياتها من خلال بناء الورشات في الدول الأوربية حيث مهدت لمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة، كما تعتبر بعض الحرف الصناعية كالغزل والنسيج والخشب والأثاث والمنتجات السياحية حتى الوقت الحاضر من النشاطات الرئيسية في كثير من البلدان كالهند وباكستان وإيران ومصر الخ.

3. **مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المعمل الصغير):**

حيث يقوم رب العمل باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور معينة مقابل صنع منتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية. وقد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المعمل مما يخلق جو من المنافسة بين العاملين إلا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود الفائدة إلى لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الأرباح[1].

4. **مرحلة المعمل الرأسمالي:**

وهي تضم الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي الذي تمثل في ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل، حيث تقوم على أساس استخدام الأجهزة شبه الآلية مع كثافة عالية للعمل ووجود تقسيم فني للعمل. حيث إنتشرت المعامل في الدول الأوربية إبتداءا من أواسط القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية في انجلترا في عام 1780 وإستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر. وتميزت هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة، وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل بالمقارنة مع المراحل السابقة كما أن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية.

[1] شيخ المزوار اسلام/إروان مندر، مرجع سبق ذكره، ص04.

5. مرحلة الصناعة الآلية:

قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الآلات بكثافة متزايدة بعد الثورة الصناعية، حيث تم إدخال العلم والتكنولوجيا في إنجاز الآلات والمعدات والتي تقوم على مصادر من الطاقات المتطورة من بخارية وكهربائية وكهرومائية وحرارية وشمسية ونووية. وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعات الخفيفة وخاصة النسيجية إلى الصناعات الثقيلة.

ثانيا- مفهوم الصناعة وأنواعها:

1. مفهوم الصناعة:

هي لغة كلُّ عِلم أو فنّ مارسه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح حرفة له، وصنع الشئ أي عمله وأنشأه. أما في الاقتصاد فهناك تعريفات عديدة لها[1]، منها أنها كل نشاط ينتج الثروة من خلال تحويل المواد الخام والسلع الوسيطية لتحويلها إلى سلع وخدمات نهائية قابلة للاستهلاك"، وهذا التعريف يبرز ميزات الصناعة بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات. كما تم تعريفها بأنها ذلك "النشاط الذي تقوم به وحدات صناعية لإنتاج سلع متقاربة أو مشابهة للمواد الخام". كما تعرف الصناعة على أنها "مجموعة نظم ومشاريع إنتاجية تهتم بخلق سلع لها مواصفات معينة ولها القدرة على إشباع حاجات المستهلكين وتكون ثابتة من حيث الشكل ونظرة المستهلك".

أعطي للصناعة أكثر من معنى شانه في ذلك شان اغلب المصطلحات الاقتصادية، كما انه يخضع إلى عدد من التأويلات والتعاريف المتنوعة، حيث أن مصدر هذا الاختلاف هو تباين وجهات النظر والمعرفة المختلفة لهذه المدرسة الفكرية الاقتصادية ونعتبر الصناعة ظاهرة

[1] شريف عبد الحفيظ، إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، في العلوم الاقتصادية – تخصص تحليل اقتصادي، 2019/2018، ص03.

إقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره إقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.

لعبت الصناعة عبر الأزمنة دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية التي تصبوا اليها الشعوب، من نمو اقتصادي وخلق لمناصب الشغل للعاطلين عن العمل وكذا المساهمة في جلب التكنولوجيا والتقانة الحديثة. وسوف نتطرق في هذا المبحث الى ماهية الصناعة ابتداء من تعريفها، ثم تطورها وأنواع النشاطات الصناعية، ووصولا الى استراتيجيات التصنيع المرتبطة بها.

ويرتبط مفهوم الصناعة عادة باستغلال الأساليب الجديدة لإنتاج الثروة، من خلال استبدال اليد العاملة بآلات تنتج مواد صناعية بكميات كبيرة وتتشكل السلع الصناعية من ثلاث أصناف هي:

- **السلع الانتاجية:** وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى كالآلات والتجهيزات الصناعية
- **السلع الوسيطية:** هي السلع التي يتم تصنيعها من أجل ادخالها في دورة انتاجية جديدة، لإنتاج سلع نهائية، ومثال ذلك: الاسمنت، القطن، والحديد والصلب.
- **السلع النهائية** هي سلع نهائية قابلة للاستهلاك، مثل المنتجات الغذائية، الملابس والسيارات.

ويثير تعريف الصناعة العديد من الصعوبات فيما يخص تحديد مضمون وأبعاد هذا المصطلح وترجع هذه الصعوبات الى ما يلي[1]:

- صعوبة تحديد مفهوم الوحدة الانتاجية في الصناعة، فهل يقصد بها المنشأة أو الشركة أو المؤسسة أو المصنع. إذ أن المنشأة أو الشركة أو المؤسسة تستحوذ على عدة مصانع تنتج سلعا مختلفة، ومن ثم يطرح الإشكال حول نوع الصناعة التي يندرج تحتها عنوان الوحدات الانتاجية، فمثلا الوحدة الانتاجية هي التي تمتلك المصانع المنتجة للملابس من النسيج والجلد، فكيف يتم تصنيف

[1] باخرمة أحمد سعيد، "اقتصاديات الصناعة"، دار النشر الزهراء، الرياض، 2006، ص 15.

هذه المنتجات صناعات نسيجية أم جلدية. فتنوع مصادر المواد المستعملة في انتاج السلع تعقد تحديد نوع الصناعة.

- صعوبة تحديد طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدة، فهل عملية تركيب سلعة من قطع مستوردة من الخارج في ورشة يعتبر نشاطا صناعيا.
- صعوبة تصنيف الوحدات الانتاجية ضمن الصناعات من منطلق استعمال السلع التي تنتجها، بحيث توجد مشكلة تحديد بعض السلع التي تندرج تحت تصنيف الصناعة، فهل يتم التحديد من جانب الطلب أم من جانب العرض.

ثالثا- مفهوم الصناعة من النظريات الاقتصادية

تتألف الصناعة من منشآت تنتج سلعة أو عدد من السلع، بحيث تتضمن كل منشأة على وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لإنتاج السلع، ويديرها مسير واحد يقوم باتخاذ القرارات، وقد عرف "فورتمان" الصناعة بأنها مجموعة المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا، وقد لقي هذا التعريف نقدا من قبل الاقتصادين لعدم، واقعيته[1]، إذ أنه لا توجد صناعة ومنشأة تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق، حتى في حالة وجود منشآت تنتج سلعة واحدة ولو كانت بديلة فالمفهوم الواقعي للصناعة هو أنها مجموعة من المنتجين لسلع بديلة قريبة لبعضها البعض ويجهزون بها مجموعة من المشترين كما عرفها "شوبرلان" على أنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، غير متجانسة مطلقاً".

كذلك عرفت الصناعة تعتبر الصناعة بمثابة التحويل المستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، المقصود من كلمة مستمر استبعاد النشاط الحرفي واليدوي تعبير يسهل نقلها، استبعاد عمليات البناء مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزء أساسيا من مفردات التنمية

[1] على ظالم، فريدة كافي جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني، (تسليط الضوء على الفترة الممتدة 2002-2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص256.

الاقتصادية على المستوى الوطني، فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع والخدمات واستغلال الثروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل، كما يعتبر قطاع الصناعة القطاع المحرك للمخططات التنموية وخاصة في البلدان النامية.

❖ **الصناعة والتصنيع**

من جهة أخرى يعرف خبراء الأمم المتحدة التصنيع بأنه[1] " عملية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المتعدد الفروع، والمجهز بتقانة حديثة، والذي يتميز بقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك، والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي". ويستنبط من هذا التعريف أن الصناعة كمفهوم هي أشمل وأعم من التصنيع، لأنها تشمل النشاطات الاستخراجية النفط، الغاز، الفحم والمياه الجوفية، بالإضافة الى النشاطات التحويلية التي تهتم بتحويل المواد الخام الى بضائع نهائية الصنع أو سلع وسيطية.

أما التصنيع فيقتصر على النشاطات التحويلية دون النشاطات الاستخراجية. ويقودنا هذا التعريف الى القول إن الدول التي تمتلك قطاعا ضخما من الصناعة الاستخراجية كدول الأوبيك (OPEC) مثلا، لا تعتبر دولا مصنعة، لأنها تفتقد الى الصناعة التحويلية المتطورة كما يرتبط التصنيع والصناعة التحويلية بصفة عامة بميزة انتاج الثروة عن طريق التحويل وليس عبر النشاطات الاستخراجية.

- دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية.
- مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.
- لنختتم هذا العمل بجملة من النتائج على ضوء تحليلنا للموضوع وعدد من التوصيات.

المطلب الثاني: أهمية الصناعة أنواعها وأهدافها:

أولا- أهمية الصناعة

[1] طارق الخير، عدنان كركور، إدارة واقتصاد صناعي، دمشق 1991، ص 21.

يحظى قطاع الصناعة بأهمية قصوى نظرا لأنه القطاع الذي يثبت ويوظف الميزات النسبية لأي اقتصاد، ومن هذا المنطق فقد أولت الدول أهمية قصوى لهذا القطاع حيث يعتبر من أهم الأدوات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني وتنمية وزيادة معدلات نموه وبالإضافة إلى دور الصناعة في توفير الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات المختلفة لازمة للمجتمع، تعتبر الصناعة مصدرا رئيسا للدخل القومي، وتعمل على الحفاظ على الثروة القومية، وتوفير العملات الأجنبية، وإحلال المنتج المحلي بدل الأجنبي، وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما توفر الصناعة العديد من فرص العمل اللازمة لاستيعاب العمالة الوطنية، وإيجاد مصادر مختلفة للدخل لأبناء المجتمع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للدولة.[1]

كما يساهم التطور الصناعي في إيجاد مهارات والخبرات الصناعية والفنية والتي تنعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات المداخيل[2]؛

– يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى الإنتاجية فيه باعتباره من القطاعات الرئيسية والمهمة في اقتصاديات الدول النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استخدام الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة والمبيدات إلخ... لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة دون التصنيع كما لا يمكن تصور توسع وتطور صناعي دون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية[3]،

---

[1] الدليل الإجرائي للمستثمر الصناعي، مراحل وإجراءات تأسيس المشروع الصناعي الإصدار الأول، 1431–1432م صندوق التنمية الصناعية السعودي، المدير العام محمد بن سالم الدبيب، (2010م)، ص7.

[2] حميد بن نية، سفيان فكراشة، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، عنوان المداخلة دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة،2018، ص5.

[3] على ظالم، فريدة كافي، مرجع سبق ذكره ص5–6.

ثانيا- أنواع الصناعة

للصناعة أنواع حسب موضوعها أو شكلها وهي مبينة كما يلي:

1. أنواع الصناعات وفق الموضوع: تتفرع الصناعة إلى ثلاث أنواع رئيسية وفق موضوع الصناعة هي:

أ- **الصناعات الاستخراجية:** تعد الصناعات الاستخراجية من أهم الصناعات حسب موضوعها، حيث تعتبر أساس كل الصناعات الأخرى باعتبار أنها تقوم بالتحويلات الأولية لمواد خامة، وتظهر هذه الصناعات في التصنيع الثقيل والتعدين وهي بذلك تقدم منتجات خامة وشبه خامة وتتطلب توفير مواد خام واستثمارات كبيرة وتكنولوجيا عالية، وتنتشر في المناطق التي توجد فيها معادن ومواد خامة.

ب- **الصناعات التحويلية:** تستخدم في الصناعات التحويلية سلع شبه مصنعة لإنتاج سلع تامة الصنع وتتميز ب:

- أنها قابلة للاستهلاك النهائي؛
- تستخدم اليد العاملة المؤهلة لإنتاجها؛

توفر فرص أفضل لتحقيق لامركزية بسبب قدرتها على التكيف والتنوع وهي بدورها تنقسم إلى مجموعتين:

أ. صناعات سلع التجهيزات صناعات سلع التجهيزات هي الصناعات التي تنتج سلعا بصفة عامة للشركات، مثل أدوات الآلات والسيارات التجارية والمعدات الزراعية وآلات، الطيران بناء السفن، وسطح المكتب، وصناعات السلع الاستهلاكية، الموجهة للاستهلاك المباشر، ومن أمثلتها السيارات والدراجات، والأجهزة المنزلية، وأجهزة الراديو والتلفزيون ومستحضرات التحميل.

ب. الصناعات الخدماتية الصناعات الخدماتية هي صناعات تقوم بإنتاج وتوفير خدمات ذات طبيعة صناعية، مثل تصليح الآلات والأجهزة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

ج. صناعة المعرفة: تعد صناعة المعرفة أداة فعالة في التطوير الصناعي وتحديده حيث تركز عليها الدول المتقدمة كثيرا لتحديث اقتصاداتها والسيطرة على العالم، وهي تتعلق بإنتاج تكنولوجيا المعلومات (الأنترنت، الإتصال...) وإنشاء مراكز أبحاث وتشجيعها خدمة لترقية القطاعات الاقتصادية والتي ترفع من أدائها وتتطلب هذه الصناعة أدوات مادية وبشرية ذات كفاءات عالية[1].

2. أنواع الصناعات من حيث الشكل

وتنقسم إلى ما يلي[2]:

أ- الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة: يتم إنشاء الصناعات ذات المشاريع الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، بهدف إنتاج السلع والخدمات لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تحدد هذه السلع فيما إذا كانت صناعات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة:

- **الصناعات الكبيرة:** تعرف الصناعات الكبيرة بأنها المشاريع التي تنشأ على نطاق واسع الاستخدام والتوظيف بعدد كبير من العمال وباستثمار كبير (الآلات والمعدات الثقيلة والمزيد من رأس المال، وهي تشمل إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات مثل السيارات والإسمنت...
- **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** وهي التي تعتمد على ما لا يزيد عن 250 موظف، حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، ولكن عادة ما يقوم التعريف عن العمالة والأصول أو المزيج بين الاثنين، فبعض الدول لديها مفاهيم للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية والخدمات أو الصناعات المتخصصة أو حسب الشركات التي لديها حيازة الأسهم من قبل الشركة الأم.

ب- أنواع السلع الصناعية: تتشكل السلع الصناعية من 3 أصناف وهي:

- **السلع الإنتاجية:** وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى مثل الآلات والمعدات الإنتاجية.

[1] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 27

[2] مدحت القريشي، المرجع نفسه، ص 28.

- **السلع الوسيطية:** هي السلع التي تنتج من أجل إدخالها في صناعة سلع نهائية، مثل إنتاج الإسمنت الفولاذ المواد الكيميائية، القطن والصوف السلع الاستهلاكية
- **السلع الاستهلاكية:** هي سلع نهائية قابلة للاستهلاك بشكل مباشر من قبل المستهلكين، مثل المنتجات الغذائية والملابس.

ثالثا- أهداف الصناعة

هناك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها عن طريق الصناعة بمختلف مشاريعها وتشعباتها أهمها ما يلي[1]:

1. **تعظيم الربح:** يمثل تعظيم الربح الهدف التقليدي والأوسع انتشارا بين الأهداف في نظرية المشروع وفي الاقتصاد الصناعي، إن مبرر مثل هذا الهدف يستند على فرضية أن المشروع هو وحدة اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل المنظم الذي ينظر إليه كإنسان اقتصادي (economic man) يعمل من أجل الربح، إن مجهوده بالنهاية يقيم من خلال الفائض الذي يحققه في المشروع، ومن خلال النظر إلى واقع الأمور في عالم اليوم فقد نجد دلائل كافية تؤيد هدف تعظيم الربح، حيث ينظر إلى المشروع على أنه كفء إذا كان يحقق مستوى جيد من الأرباح.
2. **تعظيم المبيعات:** عند النظر إلى واقع المشاريع الصناعية أي الواقع التنظيمي والمؤسساتي نلاحظ وجود عدة مقاربات جديدة مقترحة تتمحور حول هدف تعظيم مبيعات المشاريع الصناعية ومنه الصناعة بمجملها، مثل تعظيم عوائد المبيعات على سبيل المثال.
3. **تعظيم نمو المشروع:** إن هذا الهدف يمثل هدف آخر مقترحا للمشروع حيث يقوم المشروع في هذه الحالة بتعظيم معدل النمو لأحد جوانب النشاط الصناعي مثل: مبيعات الأصول.... فهناك

[1] ريم مباشي، زينب بوزيدي آليات دعم الاستثمار الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قائلة، 2016-2017، ص24.

من اقترح مثل هذا الهدف في حين دعا البعض إلى تعظيم نمو إجمالي الأصول الإنتاجية للمشروع، وقد يعادل هدف تعظيم الأرباح المحتجزة المتاحة لإعادة الاستثمار.

4. **تعظيم قيمة المشروع:** تم اقتراح هذا الهدف على أساس أن يؤخذ على أنه قيمة رأس المال، إلا أن قيمة المشروع الصناعي معبر عنها بزيادة سعر السوق لرأس المال المملوك يعتمد على المستوى الحالي للأرباح وكذلك على الأرباح المستقبلية المتوقعة من المشاريع الصناعية.
5. **الأهداف الإدارية:** في ظل الانفصام المتزايد بين الإدارة والملكية في المؤسسات الحديثة واتساع حجمها ونطاق نشاطها وتعقد المهام الإدارية وتطورها أصبحت تبرز أهداف جديدة تعبر عن طموحات الإدارة مثل تنمية المرتبات والمكافئات التي يحصل عليها العاملون الرضا الوظيفي وغيرها من الطموحات التي يعمل المديرون على تحقيق أقصى ربح والاكتفاء بتحقيق هامش معين يكون أكبر من أو يساوي الحد الأدنى للأرباح وهذا مقابل المصروفات الإدارية والتي تلبى احتياجات وطموحات الإدارة[1].

[1] ريم مباشي، مرجع سبق ذكره، ص25.

رابعا: مزايا الصناعة وأهمية التحديث الصناعي

تكتسب الصناعة مكانتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه المزايا"[1]:

- ارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلتها في النشاط الزراعي أو غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع بتطور القطاع الصناعي، كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة ومنه رفع مستوى الإنتاجية.
- وفرات حجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى، الأمر الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفرات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم، وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة.
- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي.
- تعتبر الصناعة أحد فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل مواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من المواد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى أو قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتتفاعل الصناعة بوعي تام مع المحيط العادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة، وتشبع لديه الحاجات الضرورية، وأكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك، سواء بصفتها مواد أولية أو بسيطة أو نهائية وهي تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة.[2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] براي الصادي، خليل القادر، تشخيص واقع الصناعة في الجزائر، مجلة علوم إنسانية واجتماعية، 2019 العدد 51، ص145.

المبحث الثاني: القطاع الصناعي والتنمية

يُعد القطاع الصناعي محركًا رئيسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لما له من دور في تعزيز الإنتاجية وتوفير فرص العمل. وتكمن أهميته في قدرته على دعم القطاعات الأخرى ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، ويتناول مبحثنا على مطلبين وهي كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم القطاع الصناعي وأنشطته:

أولا- مفهوم المشروع الصناعي:

المشروع الصناعي أو المنشأة الصناعية تنظيم يمتلكه شخص أو أكثر، والذي يزاول نشاطاً انتاجياً، ولهذا يطلق عليها كذلك الوحدة الإنتاجية، حيث يسعى هذا التنظيم الى تحقيق أهداف معينة من أهمها تعظيم الربح، فبالنسبة للمشاريع الخاصة تعطي أهمية كبيرة لتحقيق الأرباح وبالنسبة للمشاريع الحكومية فيعتبر تحقيق الربح أمر ثانوي، وتعتبر المنشاة الصناعية النواة القاعدية للصناعة[1]

ثانيا- القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، باعتباره المرأة التي تعكس تقدم أو تخلف البلد، وكذلك لأهمية الترابط الخلفي والأمامي مع مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى. 1.2.2 مفهوم القطاع الصناعي: القطاع الصناعي يمثل خلية رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني، أين يتكون من فروع صناعية، كل فرع يحتوي على العديد من المنشآت الصناعية (الوحدات الإنتاجية) تختص في انتاج فئة معينة من السلع والخدمات، وبالتالي فالقطاع الصناعي متكون من العديد من المنشآت الصناعية، وتمارس هذه الأخيرة نشاطها من خلال استخدام المواد

[1] مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2001، ص ص16-17.

الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الفلاحية ومن ثم تحويلها الى سلع وخدمات تحمل طبيعة صناعية[1]

ثالثا- أنشطة القطاع الصناعي

للقطاع الصناعي ثلاث مجموعات رئيسية من الأنشطة هي:

1. الصناعات الاستخراجية

يتمثل هذا النشاط في استخراج المواد الخام من الطبيعة (معدنية وغير معدنية)، وموجودة فوق الأرض أو تحتها

2. الصناعات التحويلية

يتمثل هذا النشاط في معالجة المواد المستخرجة من الطبيعة والمواد الفلاحية ومن ثم تحويلها الى سلع مصنعة، ومثال ذلك انتاج النسيج من الصوف.

3. الخدمات الصناعية

يتمثل هذا النشاط في انتاج خدمات ذات طبيعة صناعية، كتصليح الأجهزة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

رابعا- السلع الصناعية:

هناك ثلاثة أنواع من السلع الصناعية هي:

1. **السلع الإنتاجية (الرأسمالية):** كل السلع التي تنطوي تحت صفة أداة إنتاجية مثل المكائن وغيرها.
2. **السلع الوسيطة:** كل السلع التي تدخل في انتاج سلع نهائية كالصوف مثلاً.
3. **السلع الاستهلاكية:** كل السلع التي يتم استهلاكها بشكل مباشر من قبل المستهلك مثل الملابس ومختلف المنتجات الغذائية.

[1] مدحت كاظم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المطلب الثاني: مقومات الصناعة ومعوقاته

نظرا للأهمية التي تحظى بها الصناعة لكل دولة، لأنها تعتبر الأساس لأي اقتصاد في العالم ومهما اختلفت في نوعها سواء الإستعمالي أو الإنتاجي، إلا أنه يجب على كل دولة أن تطورها من خلال المقومات المتوفرة أو استيرادها، وحل مشاكلها ومعوقاتها، بالإضافة لحمايتها المنافسة من خاصة إذ كانت هذه الصناعة ناشئة مثل ماهي عليه في الدول النامية[1].

أولا- دور ومقومات الصناعة في التنمية الإقتصادية

1. دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

تلعب الصناعة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونجد تأكيد العديد من الكتاب على ذلك حيث يقول أحدهم إن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية.

تتمثل أهمية التصنيع في ازدياد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي، والتصنيع هو نتيجة للتنمية الاقتصادية، كما لا يمكن تصور تنمية اقتصادية دون أن يصاحبها تطور في القطاع الصناعي، لهذا فان التصنيع والتنمية هما شيئان متلازمان.

2. مقومات الصناعة في التنمية الاقتصادية

أ. **رأس المال** تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة غالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستند على رأس مال كبير، الذي يتوفر في بعض الدول، ويقل في أخرى ويمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية.

ب. **مواد خام:** وهي المواد الأولى التي تعتبر الصناعة من شكلها الأصلي لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته وتنقسم الى:

- مواد خام نباتية: مثل القطن، المطاط، القصب السكري، القمح..... الخ

[1] مدحت كاظم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص22.

- ❖ مواد حيوانية: مثل الجلود، الأصواف، الألبان، اللحوم..... الخ
- ❖ مواد معدنية مثل الحديد، النحاس والذهب..... الخ

ويمكن ان تكون بعض الصناعات مواد خام للصناعات الأخرى أكثر تطورا، وهي ما يطلق عليها بالمواد النصف المصنعة كزيوت، الخيوط النسيجية وأو كتل الحديد، ومشتقات النفط التكرير وغير ذلك، وتوفر المواد الخام وانخفاض أثمانها وتنوعها وسهولة استغلالها الناتجة عن دور كبير في قيام الصناعة[1].

ج. **القوى المحركة:** تعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم والنفط والطاقة المائية،

وتختلف الصناعة من حيث استهلاكها لموارد الطاقة وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم مثلا: تركزت تحوله مصانع الحديد والصلب في أوروبا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على عكس النفط الذي يمكن نقله بسهولة فذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية، وتقدر القوى المحركة والوقود المستخدم في العالم حاليا على النحو التالي كالفحم (5%)، النفط ومشتقاته (42) القوى الأخرى 8.

د. **الأيدي العاملة:** إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك فانه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع تكاليف معيشة العمل.

هـ. **الأسواق:** كل صناعة تعمل من اجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسلطات البلد الموجودة فيه أولا ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة ولكي تستمر في الإنتاج لابد من تسويقه، لتستخدم أثمان

[1] سانة ميمونة/مرجة بختة، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون – تيارت –، 2020-2021، ص06.

بيعها في شراء الخامات ودفع الأجور، وضمان الإرباح لأصحاب رؤوس الأموال، ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المستثمرين، وأذواقهم، من اجل ضمان نجاح عملية التسويق خاصة في الصناعات الاستهلاكية.

و. **وسائل النقل والمواصلات:** تعتمد الصناعة الحديثة اعتمادا كبيرا على توفر وسائل النقل، وسرعتها ورخص تكاليفها لتتمكن من الحصول على الخامات والنقود، أو لتصريف الإنتاج ذلك لأن الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، هكذا أصبحت وسائل النقل والمواصلات الحديثة دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتجات جيدة وبسعر منخفض.

ثانيا- معوقات الصناعة

أصبح واضحا أن مناخ النظام الاقتصادي العالمي يؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية، سواء مباشرة أو غير مباشرة، ويكون هذا التأثير كعائق عن طريق:

- رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد.
- تحديد الحصص الاستيرادية.
- التصاريح بحيث يمكن التحكم في معاملات الاستيراد.
- التشديد في مواصفات البضائع المصدرة[1].

1. **مؤسسات متعددة الجنسيات:** تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة، أو إعاقتها، لان لهذه المؤسسات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية لدول النامية، فذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

[1] سانة ميمونة/مرجة بختة، مرجع سبق ذكره، ص07.

2. **الإعانات والاتفاقيات التجارية:** فالعديد من الدول النامية ولاسيما الدول الصغيرة تتلقى الإعانات من أجل المشاريع الصناعية.

تذبذب أسعار الصادرات: إن تذبذب أسعار الصادرات من طرف الدول النامية وبالتالي تدني في العائد من هذه الأخيرة، ويعد ارتباط تقويم صادرات الدول النامية، لأنه عند ارتفاع هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات

3. **القروض الأجنبية:** من مفهومها أن هذه القروض تدعم اقتصاديات الدول النامية إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهظة أدى إلى أثار عكسية على عملية التصنيع، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون، إضافة للعوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حجرة عثر أمام التطور الصناعي في البلدان النامية منها[1]:

- ضعف كفاية اليد العاملة، فنقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبئ التصنيع.
- صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التفتح الغريبة عنه.
- إن أغلب المؤسسات التعليمية في الدول النامية لازالت تعتمد على الأساليب القديمة في التدريس والتكوين، إضافة لنقص المخابر العلمية التي تساهم في التطوير والابتكار.
- ضعف المنافسة أو انعدامها والتي تعد عنصرا هام يساعد على رفع في القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية إلى جانب تحسين أدائها والعمل على استعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين الإنتاج والرفع من جودته.

[1] بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى، الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي 2015، العدد 31، مجلة علوم اقتصاد وتسيير والتجارة، ص ص105 -106.

- التدخل المفرط للدولة، سواء كمنافس للقطاع الخاص أو سن قوانين وتشريعات التي تقيد حركته ومنح المميزات للقطاع العام الذي أثبت فشله في العديد من الدول المختلفة
- استعمال تكنولوجيات قديمة في الإنتاج أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي عدم قدرة المنتوجات المحلية على المنافسة الأجنبية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتكون هذا المبحث مجموعة من الدراسات التطبيقية مشابهة لمجال دراستنا وهي متكونة في دراسات عربية واجنبية قسمناها في مطلبين وهما:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

- **دراسة محضار سليم بعنوان" دراسة تحليلية التنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، أطروحة دكتوراه في بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016:** وقد حاولت هذه الدراسة إبراز مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من فاتورة الواردات وترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، ولقد توصلت بعد معالجتها للموضوع أنه لابد من تطبيق أنظمة الجودة الشاملة على كل المؤسسات الصناعية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام من أجل إنتاج سلع وفق متطلبات الجودة العالمية وحتى تتمكن من الولوج إلى الأسواق العالمية والمساهمة في ترقية الصادرات خاج المحروقات[1].
- **دراسة: عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الادوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أعدت هذه الاطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط جامعة تشرين كلية الاقتصاد اللاذقية 2009:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف اثر عوامل تعزيز التنافسية وفق نموذج العالم بورتر (Porter) في التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة بخمسة محاور رئيسة وهي ظروف الطلب ظروف العرض، الاستراتيجيات التنافسية، الصناعات التزويدية، دور الحكومة الداعمة للتنافسية، أما متغيرات الأداء التنافسي كمتغيرات تابعة، مؤشرات مالية واقتصادية تتمثل في نمو القيمة المصفاة، تحسن في

[1] وليد أحمد صالح العطاس دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، حالة مصنع المكلأ لتعليب الأسماك الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2004/2008، رسالة ماجستير لسنة 2009، بكلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.

معدلات العائد على الاستثمار، نمو الحصة السوقية نمو المبيعات، ارتفاع معدلات الأرباح) مؤشرات تتعلق بالميزة التنافسية اختراق أسواق جديدة ابتكار منتجات جديدة، طرح أكثر من منتج للشركة، تحقيق براءات اختراع، تنوع أساليب العمل)، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

وجود علاقة إيجابية بين الأداء التنافسي وكل من السياسات التسويقية المتبناة من طرف شركات الأدوية الأردنية وإستراتيجية الريادة.

- النتائج:

ترتفع نسبة تواؤم المنشآت الصناعية مع التوطن الصناعي المخطط في مدينة سحاب الصناعية ذات التوطين مثيلتها في منطقة ماركا الصناعية ذات التوطن الصناعي التلقائي وعلى العكس من ذلك المخطط الصناعي فإن نسبة عدم التواؤم تنخفض في منطقة الأولى عنها في المنطقة الثانية، ويمكن أن يعود هذا الاختلاف بين

منطقتي الدراسة إلى أسباب تتعلق بأهمية التخطيط لاختيار أنسب المواقع الصناعية سواء كانت مواقع متفرقة أو مواقع متجمعة.

والمعلوم أن مؤسسة المدن الصناعية أشرفت على اختيار موقع مدينة سحاب الصناعية وعلى التخطيط لإقامة هذا المجمع الصناعي في جنوب شرقي عمان، وعلى النقيض من ذلك فإن كثيرا من المنظمين من أصحاب رؤوس الأموال ورجال الصناعة أشرفوا على اختيار مواقع منشآتهم الصناعية دون تخطيط مسبق في منطقة ماركا الصناعية، وتشجيع على ذلك قرب منطقة ماركا من مدينة عمان حيث تشكل الجزء الشرقي. من العاصمة ووجود صناعية قديمة أقيمت منذ عام 1950م.

❖ **دراسة ممدوح محمد مصطفى استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد، رسالة مقدمة للحصول علة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، القاهرة 2004:**

الاشكالية:

الدور الذي يلعبه التوطن الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف:

عمل دراسة تحليلية لمواقع التوطن الصناعي في مصر، ودراسة العوامل المختلفة المؤثرة عليها، ومقارنتها بأمثلة للتوطن الصناعي في بلدان أخرى من العالم واستراتيجيات التوطن الصناعي في هذه الدول ومدى صلاحيتها

المنهج:

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التحليلي في جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها بهدف معرفة تأثير العوامل المختلفة على التوطن الصناعي في العالم وفي مصر.

النتائج:

تعتد الصياغة النهائية للتوطن الصناعي في مصر على رفع درجة تنافسية هذه الصناعة من خلال اتباع منهج تحليل العناقيد الصناعية في مصر لدراسة شروط الحالة لكل صناعة وظروف الانتاج والتسويق ومستوى التكنولوجيا وغيرها طبقا لمنهج "بورتر" وربطها بالصناعية. أما على المستوى الإقليمي فإن الترجمة الفعلية لتطبيق هذه النظرية كإستراتيجية إقليمية للتوطن الصناعي تتجسد في النموذج التخطيطي الإقليمي متعدد المراكز. وأهم الفوائد من استخدام هذه الإستراتيجية هي:

تجميع الموارد الطبيعية والفيزيقية للمراكز الحضرية المختلفة من خلال تحقيق التكامل المؤسس بين إدارات ومجتمعات هذه المراكز الحضرية بحيث يسهل تقسيم الخدمات والتسهيلات والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة (Ayman Bahjat abdallah & others) بعنوان: Quality Management Pratices and Competitive Performance 2011 هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين ممارسات إدارة الجودة والأداء التنافسي في شركات التصنيع اليابانية، حيث تم دراسة 27 شركة تصنيع: يابانية وملاحظة تطورها خلال فترة التسعينات 2000، وأهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة هو أن الاستقرار والاتساق لإدارة الجودة أن تستخدم كوحدة من الأسلحة الإستراتيجية للمحافظة على الميزة التنافسية.
- **دراسة: Richard Lacoursiére et Bruno Fabi et Josée st-pierre بعنوان Impact De certaines: Pratiques De GRH Sur La performance Organisatiomelle et Financière Des PME** تناولت دراسة نظام تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، واثر بعض التطبيقات على الأداء التنظيمي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال عرض مقاربتين، الأولى تقدم بعض التطبيقات التي تخص تسيير الموارد البشرية، التي تؤكد على وجود علاقة طردية بين الأداء التنظيمي والمالي للمؤسسات والموارد البشرية، والثانية تطرح الدراسات والتطبيقات لتسيير الموارد البشرية وعلاقتها بالأداء التنظيمي والمالي من خلال استراتيجيات الأعمال التي تتبناها. حيث توصلت هذه الدراسة، أن هناك علاقة إيجابية بين الأداء التنظيمي والمالي للمؤسسات ووجود أساليب مثل: التكوين الملائم، سياسية التوظيف، توصيف المناصب، تقييم العائد، الرواتب والأجور الفردية (منح وعلاوات)، تقاسم الأرباح، برامج إمكانية المساهمة في ملكية (رأس مال) الشركة، نشر المعلومات الإستراتيجية والاقتصادية، التسيير بالمشاركة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق أسلوب توصيف للمناصب والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الدراسة التي أجراها Hertog (2014) بعنوان "Manufacturing in the Gulf: Challenges of Economic Diversification":** أي دراسة حول: "الصناعة التحويلية في دول الخليج: تحديات التنويع الاقتصادي " بتحليل متعمق لاستراتيجيات التنويع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الفرضيات:

- تبني دول الخليج لسياسات تنويع صناعي طموحة سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط
- الاستثمارات الكبيرة في المدن الصناعية (مثل الجبيل وينبع) ستخلق قاعدة تصنيعية تنافسية
- العمالة الوافدة ستظل تشكل عائقاً أمام تطوير كفاءات صناعية محلية

النتائج:

كشفت الدراسة أن معدل مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج لم يتجاوز 30% بحلول 2020، رغم الاستثمارات الضخمة التي تجاوزت 500 مليار دولار خلال العقد الماضي. وأظهرت البيانات أن:

- الصناعات البتروكيماوية تشكل أكثر من 60% من الإنتاج الصناعي
- القيمة المضافة في القطاع التحويلي لا تتجاوز 15% من إجمالي الناتج الصناعي
- الاعتماد على العمالة الأجنبية بلغ 85% في القطاع الصناعي الخاص

❖ دراسة Alfaro وHammoud (2015) بعنوان "FDI and Industrial Growth in Arab Economies" في تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الصناعية في 12 دولة عربية.

الفرضيات:

- الاستثمار الأجنبي سيساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية
- الدول ذات الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ستجذب استثمارات أكبر
- جودة المؤسسات ستلعب دوراً محورياً في استفادة الدول من الاستثمارات الأجنبية

النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن:

- المغرب جذب 42% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصناعة التحويلية بالمنطقة الإنتاجية العمالية في المصانع ذات الملكية الأجنبية كانت أعلى بنسبة 35% من المصانع المحلية 70% من الشركات الأجنبية لم تنقل تكنولوجيا متقدمة للشركاء المحليين

❖ **دراسة Gallagher وZhang (2017) ب :Green Industrial Policies in North Africa: Cases from Egypt and Morocco**" تحليل تجربتي مصر والمغرب في تبني الصناعات الخضراء.

الفرضيات:

- السياسات الحكومية الداعمة هي العامل الحاسم في نجاح التحول الأخضر
- التعاون الإقليمي سيعزز تبني التقنيات الصديقة للبيئة
- القطاع الخاص سيكون أكثر استجابة للتحفيزات الضريبية من الإجراءات التنظيمية

النتائج:

أظهرت النتائج أن:

- المغرب خفض انبعاثات قطاع الصناعة بنسبة 18% خلال 5 سنوات
- مصر زادت استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي بنسبة 12% بسبب تأخر التحول
- الاستثمارات الخضراء في المغرب حققت عائداً سنوياً متوسطه 9.2% العنوان الأصلي"

❖ دراسة Diwan و Galal (2016) "Conflict and Industrial Collapse in Syria and Iraq"

آثار النزاعات المسلحة على البنية الصناعية في سوريا والعراق.

الفرضيات:

- النزاعات المسلحة ستؤدي إلى تدمير البنية التحتية الصناعية
- القطاعات كثيفة رأس المال ستكون الأكثر تأثراً
- التعافي الصناعي سيتطلب عقوداً في حال توقف النزاعات

النتائج:

توصل الباحثون إلى أن:

- سوريا فقدت 32 ألف منشأة صناعية من أصل 38 ألفاً
- إنتاج القطاع الصناعي العراقي انخفض بنسبة 68% بين 2003–2015
- تكلفة إعادة الإعمار الصناعي تتجاوز 120 مليار دولار لكلا البلدين

المطلب الثالث: الفرق بين دراستي والدراسات السابقة

أولا– تميّز الدراسة من حيث النطاق الجغرافي:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث نطاقها الجغرافي، إذ تتناول واقع القطاع الصناعي في الدول العربية بشكل شامل، متجاوزة بذلك حدود التحليل المحلي أو الوطني الذي ميّز أغلب الدراسات السابقة. فقد ركزت دراسة محضار سليم على الجزائر فقط، بينما انحصرت دراسة عبد الحكيم النسور في شركات الأدوية الأردنية، واقتصرت دراسة ممدوح مصطفى على إقليم جنوب الصعيد في مصر. أما الدراسة الحالية، فهي تتخذ من الوطن العربي ككل وحدة تحليل، ما يسمح بإجراء مقارنات بينية بين الدول واستخلاص أنماط وتوجهات إقليمية مشتركة أو متباينة.

ثانيا- تميّز الدراسة من حيث الإطار الزمني:

تغطي هذه الدراسة الفترة من 2012 إلى 2023، وهي فترة حديثة نسبياً اتسمت بعدة تحولات هيكلية في اقتصادات الدول العربية، مثل تداعيات انخفاض أسعار النفط، وتنامي التوجه نحو التنويع الاقتصادي، وجائحة كوفيد-19، وتسارع وتيرة الرقمنة في الصناعات. أما أغلب الدراسات السابقة، فقد أجريت خلال فترات أقدم نسبياً، بعضها يعود إلى العقد الأول من الألفية مثل دراسة النسور (2009) أو ممدوح مصطفى (2004)، مما يجعل النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات أقل قدرة على تفسير المتغيرات الحالية في القطاع الصناعي العربي.

ثالثا- تميّز الدراسة من حيث الموضوع:

تتناول هذه الدراسة القطاع الصناعي العربي في شموليته، مركزة على تحليل بنيته، أدائه، مساهمته في الناتج المحلي، علاقته بالتجارة الخارجية، فرص العمل، ومستوى التنويع الصناعي. في المقابل، تميزت الدراسات السابقة بالتركيز على مواضيع جزئية أو قطاعات معينة، مثل دراسة التنافسية الصناعية في الجزائر، أو أثر ممارسات الجودة في اليابان، أو توطين الصناعة في مصر. وهو ما يجعل الدراسة الحالية أكثر شمولاً من حيث تغطيتها لمجمل عناصر القطاع الصناعي، بعيداً عن التخصصات الضيقة أو الحالات المحلية.

رابعا- تميّز الدراسة من حيث المنهجية والغرض:

من حيث المنهجية، تعتمد هذه الدراسة على التحليل المقارن لمؤشرات الأداء الصناعي في الدول العربية، مع الاستفادة من البيانات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية لتقديم تقييم علمي لمستوى تطور الصناعة العربية. في المقابل، اتسمت معظم الدراسات السابقة بطابع دراسة الحالة، أو التركيز على نماذج تحليلية محددة كإطار بورتر للتنافسية أو تحليل العناقيد الصناعية. أما الغرض العلمي للدراسة الحالية، فيكمن في تقديم تصور شامل عن مسار القطاع الصناعي العربي

خلال العقد الأخير، وهو ما يمنحها بعداً استراتيجياً يمكن أن يوجّه صانعي السياسات نحو تبني حلول تكاملية وفعّالة.

خلاصة الفرق بين الدراسات باختصار

البند	دراستك	الدراسات الأخرى
النطاق	شاملة عربية	قطاعية / محلية
الفترة الزمنية	2012–2023	في معظمها قبل 2015
الموضوع	شامل للقطاع تحليل الصناعي	جزئية (تنافسية، استثمار أجنبي، توطين...) موضوعات
المنهجية	مقارن للأداء تحليل الصناعي العربي	حالة، إطارات نظرية متخصصة دراسات
الإضافة العلمية	وتوصيف الواقع تقييم الراهن للقطاع الصناعي العربي بعد عقد من التغيرات	على حالات أو نماذج جزئية تركيز

الفصل الثاني:

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي العربي

القطاع الصناعي العربي يمثل جزءاً أساسياً من اقتصادات عدة دول، حيث يشهد تحديات وفرصاً متنوعة. يواجه التحديات مثل التكنولوجيا والابتكار، بينما تتيح الفرص فرصاً للتطور التكنولوجي والتعاون الإقليمي لتعزيز التنافسية العالمية وزيادة الاستدامة البيئية، ويتكون من مطلبين وهما كالاتي:

المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي العربي

أولا- تطور الناتج الصناعي العربي:

بلغ ناتج القطاع الصناعي العربي في العام 2023 1.3 مليون برميل في اليوم وتراجع أسعاره العالمية حوالي 1.249.9 مليار دولار مقابل حوالي 1,479.5 مليار بنحو 17 في المائة نتيجة عدم استقرار التعافي دولار في العام 2022 متراجعا بنسبة 15.5 في المائة. الاقتصادي وحالة عدم اليقين بشأن موعد إنهاء السياسات النقدية التشددية من قبل مجلس ويعود هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الكميات المنتجة من النفط بنسبة 5.2 في المائة وتراجع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي فضلا عن قرارات أسعار النفط العالمية حيث بلغ متوسط سعر مجموعة دول أوبك بتخفيض مستويات إنتاجها البرميل في عام 2023 حوالي 83 دولارا للبرميل مقابل وحركة مخزونات النفط الأمريكية.

وتراجعت متوسط سعر قدره حوالي 100 دولار للبرميل في عام مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2023 إلى حوالي 25.4 في المائة وهي أقل من مستواها في العام السابق الذي بلغ حوالي 29.5 في المائة، وكانت أعلاها على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول مستوى الدول في العراق الكويت، ليبيا، قطر العربية في العام 2023 حوالي 37.1 في المائة مقارنة عمان السعودية والإمارات. وبلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي العربي في بنسبة 41.5 في المائة عام 2022، وتفاوتت تلك النسبة على مستوى الدول بحيث كانت أعلى المساهمات في العراق والكويت وقطر، وليبيا، وعمان والسعودية.

الجدول رقم (01): يوضح قيمة الناتج الاجمالي للصناعة في الدول العربية (2012_2023)

السنة	اجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة الضافة (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2012	1340.9	11.6	48.9
2013	1289.9	-3.8	46.2
2014	1211.8	-6.1	42.8
2015	796.4	-34.3	31.9
2016	724.2	-9.1	28.9
2017	826.2	14.1	31.7
2018	1044.7	26.5	36.8
2019	983.8	-5.8	34.4
2020	715.4	-27.3	27.7
2021	1005	40.5	34
2022	1503.6	49.6	40.9
2023	1249.9	-16.87	37.1

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة

يعكس تحليل إجمالي القطاع الصناعي في الدول العربية خلال الفترة من 2012 إلى 2023 تقلبات واضحة، سواء على مستوى القيمة المضافة أو معدلات النمو أو المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. فقد بدأت القيمة المضافة عند 1340.9 مليار دولار عام 2012، وانخفضت بشكل حاد إلى أدنى مستوى لها في 2020 (715.4 مليار دولار)، قبل أن تتعافى وتصل إلى 1503.6 مليار دولار في 2023.

الشكل رقم (01): يبين قيمة الناتج الاجمالي للصناعة في الدول العربية (2012_2023)

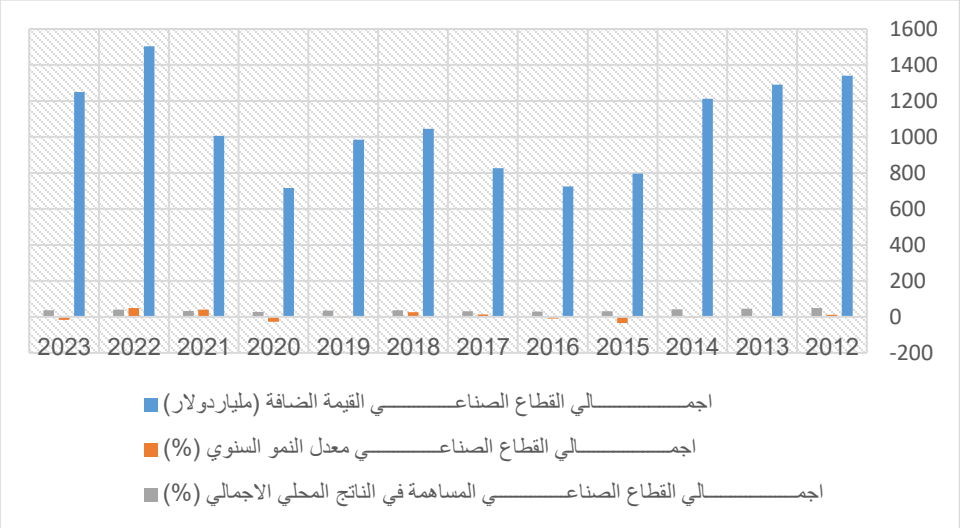

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه

هذا التذبذب يعكس تأثر القطاع الصناعي بالتقلبات الاقتصادية العالمية مثل انهيار أسعار النفط وجائحة كوفيد-19.

أما معدل النمو السنوي، فقد شهد تقلّبات حادة، من -34.3% في 2015 إلى 49.6% في 2023، مما يدل على عدم الاستقرار الهيكلي في القطاع، رغم أنه تمكن من تحقيق انتعاش قوي في بعض السنوات. ويُظهر ذلك أن القطاع قادر على النمو السريع لكنّه لا يزال هشًا أمام الصدمات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت أعلى قيمة في 2012 بنسبة 48.9%، ثم انخفضت تدريجيًا إلى 27.7% في 2020، قبل أن تعاود الارتفاع نسبيًا، مما يؤكد تراجع الوزن النسبي للقطاع الصناعي في بعض الفترات نتيجة عوامل خارجية وداخلية.

بالتالي، فإن القطاع الصناعي العربي بحاجة إلى إصلاحات هيكلية واستثمارات استراتيجية تعزز مناعته الاقتصادية، وتزيد من قدرته على التكيف مع الأزمات، خاصة من خلال دعم التصنيع المحلي، وتنويع مصادر الإنتاج، وتبني التحول التكنولوجي.

1. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية:

تراجعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في العام 2023 حوالي 393.7 مليار دولار بتراجع بلغت نسبته حوالي 7.8 في المائة عن عام 2022 الذي تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بلغت فيه حوالي 427 مليار دولار. وكانت أعلى للدول العربية من حوالي 1,052.5 مليار دولار عام مستويات القيمة المضافة للصناعات التحويلية 2022 إلى حوالي 856.2 مليار دولار في العام 2023. على مستوى الدول العربية فرادى في كل من بانخفاض بلغ حوالي 18.6 في المائة. ومرد هذا السعودية والإمارات ومصر وقطر والمغرب.

الجدول رقم (02): يوضح قيمة الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية في الدول العربية (2012_2023)

السنة	الصناعة الاستخراجية		
	القيمة الضافة (مليارددولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2012	1088.4	11.9	39.7
2013	1031.7	-5.2	36.9
2014	940.2	-8.9	33.2
2015	529.1	-43.7	21.2
2016	453.9	-14.2	18.1
2017	553.9	22	21.3
2018	754.6	36.2	26.6
2019	690.9	-8.5	24.2
2020	431	-37.6	16.7
2021	676.9	57	22.9
2022	1085.1	60.3	29.5
2023	856.2	-21.09	25.4

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي أعداد مختلفة

تشير البيانات التحليلية للفترة الممتدة بين 2012 و2023 إلى تباين ملحوظ في أداء القطاع الصناعي الاستخراجي في الدول العربية. فقد سجلت القيمة المضافة للقطاع نموًا مطردًا من 252.5 مليار دولار عام 2012 لتصل إلى 1503.6 مليار دولار في 2023، مما يعكس توسعًا كبيرًا في القدرات الإنتاجية أو ارتفاعًا في أسعار السلع الأولية المستخرجة (مثل النفط والغاز).

الشكل رقم (02): يبين قيمة الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية في الدول العربية (2012_2023)

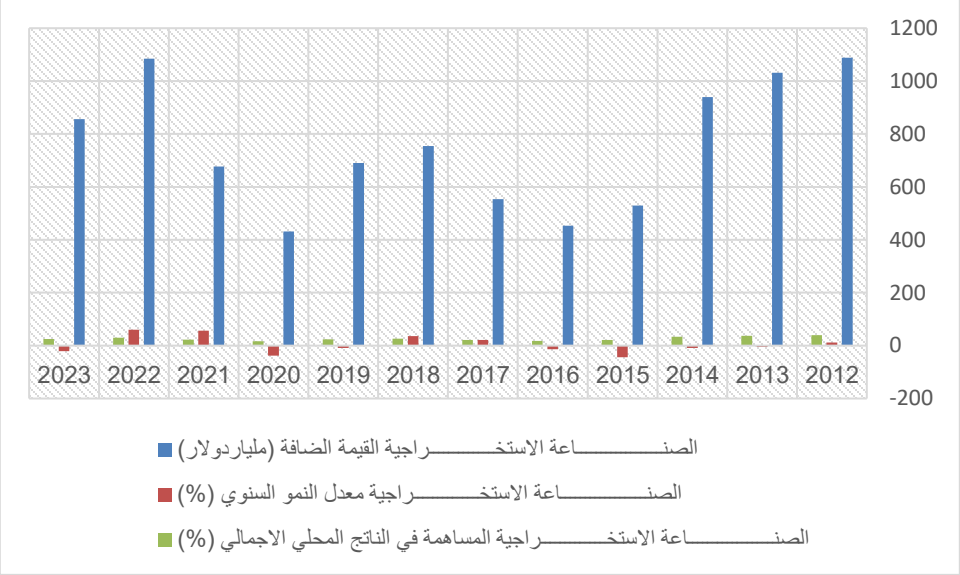

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه

ومع ذلك، فإن معدل النمو السنوي شهد تقلبات حادة، حيث بلغ أدنى مستوياته عند −43.7% (في السنوات التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط أو بجائحة كوفيد−19 مثلاً)، وأعلى مستوياته عند 60.3%، مما يدل على هشاشة نسبية في القطاع أمام الصدمات الخارجية والتقلبات في السوق العالمية.

أما مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراوحت بين 9.2% و48.9%، بمتوسط 24.5%. هذا يشير إلى أن اقتصادات بعض الدول العربية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الأنشطة الاستخراجية، ما يعزز الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة. يمكن القول إن الفترة المدروسة تعكس نمطًا من الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية، مصحوبًا بعدم استقرار في النمو ومساهمة متقلبة في الاقتصاد الكلي، مما يبرز أهمية تبني استراتيجيات تنموية مستدامة، وتوسيع قاعدة التصنيع التحويلي.

2. القيمة المضافة للصناعات التحويلية:

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 7.11 في المائة، وتوزعت حسب الدول بتفاوت، فكانت أعلاها في سورية، البحرين، الأردن، مصر، السعودية، المغرب وتونس،

رغم أهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الصناعة التحويلية في اقتصاديات الدول العربية، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال متواضعة ولا تعكس الفرص الواسعة المتاحة فيه للاستثمار والعمل. فالقطاع لايزال يعاني العديد من الصعوبات والتحديات من حيث الرؤى والسياسات بعيدة المدى، وفي الأداء والتنظيم المؤسسي، وفي توفير البنى الأساسية والخدمات اللازمة، وفي كفاءة قوة العمل، والنفاذ إلى الأسواق.

الجدول رقم (03): يوضح قيمة الناتج المحلي للصناعة التحويلية في الدول العربية (2012_2023)

السنة	الصناعة التحويلية		
	القيمة الضافة (مليارد دولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2012	252.5	10.3	9.2
2013	258.2	2.3	9.2
2014	271.6	5.2	9.6
2015	267.3	-1.6	10.7
2016	270.3	1.2	10.8
2017	272.3	0.7	10.4
2018	290.1	6.6	10.2
2019	292.9	1	10.2
2020	284.4	-2.9	11
2021	328.1	15.4	11.1
2022	418.5	27.5	11.4
2023	393.7	-5.81	11.7

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي أعداد مختلفة

تشير البيانات الخاصة بالصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة من 2012 إلى 2023 إلى أداء أكثر استقرارًا مقارنة بالقطاع الاستخراجي، مع نمو تدريجي في القيمة المضافة من 252.5 مليار دولار عام 2012 إلى 418.5 مليار دولار في 2023. هذا النمو يعكس توسعًا معتدلاً في القدرات الإنتاجية التحويلية، وقد يشير أيضًا إلى جهود لتعزيز التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (03): يبين قيمة الناتج المحلي للصناعة التحويلية في الدول العربية (2012_2023)

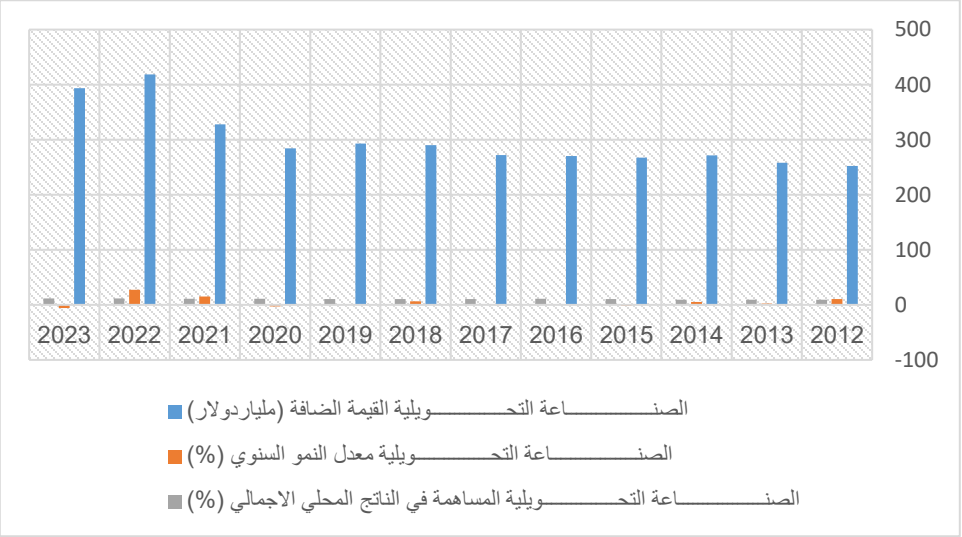

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول أعلاه

من حيث معدل النمو السنوي، يتضح وجود تقلبات ولكن بدرجة أقل حدة من القطاع الاستخراجي، حيث تراوحت المعدلات بين انخفاض قدره −5.81% وارتفاع بلغ 27.5%. هذا يشير إلى وجود مرونة نسبية في القطاع التحويلي، وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت مستقرة نسبيًا بمتوسط حوالي 10.4%، مع مدى يتراوح بين 9.2% و11.7%. هذا يدل على أن القطاع ما زال يمثل ركيزة مهمة في

الاقتصاد العربي، لكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير لتحقيق مستويات أعلى من القيمة المضافة والتوظيف المحلي.

بوجه عام، تعكس هذه الأرقام أن الصناعة التحويلية في الدول العربية تمر بمسار نمو معتدل، وهو ما يمكن أن يشكل قاعدة صلبة للتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، إذا ما تم دعم هذا القطاع بالاستثمارات والتكنولوجيا والسياسات الصناعية الملائمة.

الشكل رقم (04): نسبة مساهمة الناتج الصناعي والصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار) (الجارية) خلال عام 2023

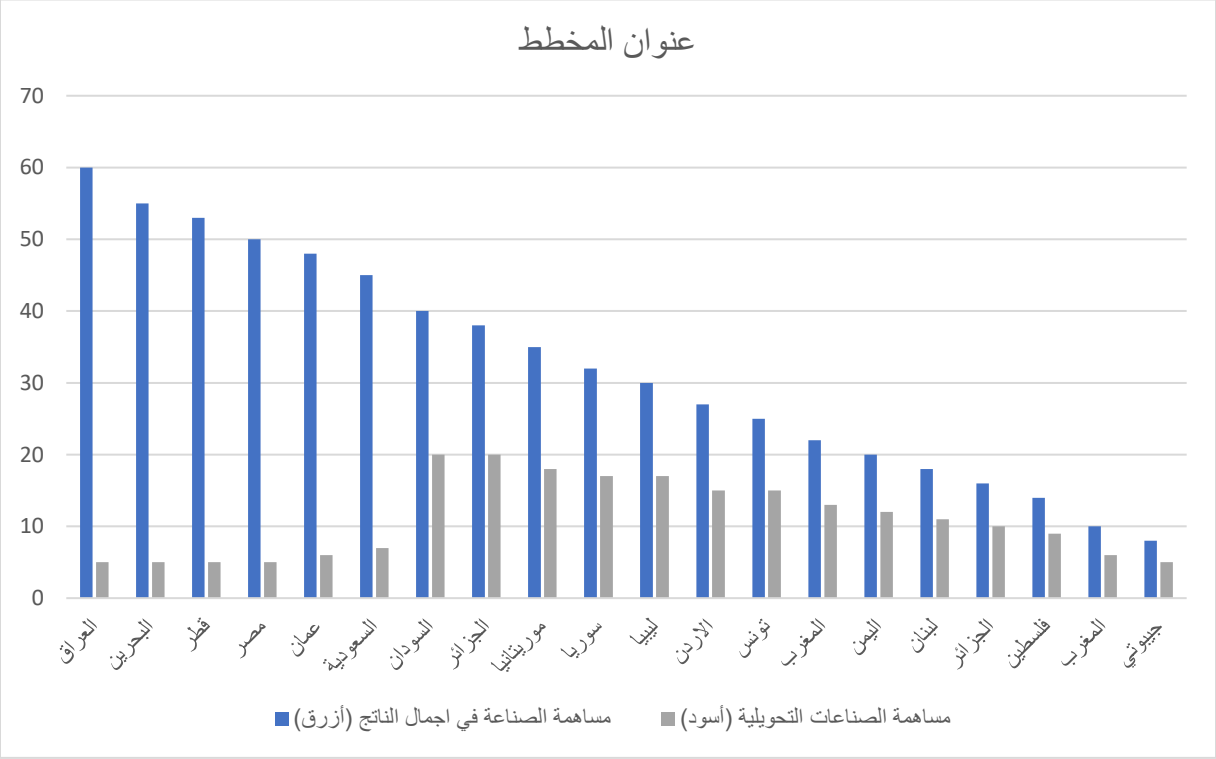

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

ثانيا– القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي

لاتزال الصناعة العربية بعيدة عن مستوياتها في الدول الصناعية والناشئة، فقد بلغت نسبة العمالة الصناعية حوالي 244. في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية. وتفاوتت هذه النسبة من دولة لأخرى، حيث تراوحت بين 1.6 في المائة في جيبوتي و54 في المائة في قطر.

وبلغت مساهمة العامل العربي في النشاط الصناعي في القيمة المضافة للنشاط الصناعي في عام 2023 حوالي 36.6 ألف دولار مقابل 7.44 ألف دولار في عام 2022، وبلغت أعلى مستوياتها في السعودية بحوالي 146.6 ألف دولار وأدناها في اليمن بإنتاجية قدرها 814 دولار.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في العام 2023 حوالي 8.855،2 دولار مقارنة بحوالي 7.450،3 دولار في العام السابق نتيجة التراجع الذي عرفه الناتج الصناعي خلال هذا العام،

وبلغ أعلاه في قطر بحوالي 40.7 ألف دولار للفرد وأدناها في اليمن بحوالي 22 دولار للفرد.

كما شهد مؤشر الكفاءة الاقتصادية[1] للإنتاج الصناعي العربي تراجعاً خلال عام 2023 حيث بلغ 15. في المائة على المستوى العربي مقارنة بنحو 17. في المائة في العام 2022، نتيجة تراجع مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى الدول تراوح هذا المؤشر بين 04. في المائة في القمر و28. في المائة في العراق. ومن أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي لا بدّ من تطوير القوى العاملة الصناعية الحالية وتعزيز قدراتها من خلال تأهيلها وتدريبها لإكسابها مهارات جديدة بما يتلاءم مع مختلف التقنيات المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية.

1. اليد العاملة في القطاع العربي

تُعد الأيدي العاملة عنصرًا أساسيًا في تشكيل الاقتصاد الوطني للدول العربية، حيث تمثل القوة البشرية المحركة لعجلة الإنتاج والخدمات. إلا أن هذه المنطقة تواجه تحديات كبيرة في إدارة وتنمية رأس مالها البشري، نتيجة عوامل متشابكة مثل البطالة المرتفعة، ضعف التعليم المهني، والاعتماد على العمالة الوافدة في بعض الدول الخليجية[2].

[1] تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

[2] منظمة العمل العربية، تقرير حول واقع القوى العاملة في الدول العربية، القاهرة: المنظمة العربية للعمل، (2022)، ص14.

تشير التقارير إلى أن البطالة تُعد من أبرز التحديات التي تواجه الأيدي العاملة العربية، إذ تجاوزت معدلاتها 11.5% في بعض الدول، وتصل إلى أكثر من 25% بين فئة الشباب. ويعزى ذلك إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع حاجيات سوق العمل، إضافة إلى غياب سياسات فعالة للتشغيل[1]. كما تعاني النساء من ضعف فرص المشاركة الاقتصادية، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركتهن 20% في بعض الدول، رغم التحسن التدريجي في التشريعات المتعلقة بالمساواة[2].

في المقابل، تعتمد دول الخليج بشكل كبير على العمالة الأجنبية، التي تشكل في بعض البلدان أكثر من 80% من إجمالي القوى العاملة، كما هو الحال في الإمارات وقطر. ورغم أن هذا النموذج ساهم في تنفيذ مشاريع ضخمة بسرعة، إلا أنه خلق هشاشة في سوق العمل المحلي وأدى إلى تهميش الكفاءات الوطنية[3].

ولمواجهة هذه التحديات، أوصت عدة تقارير بضرورة إصلاح التعليم المهني والتقني، وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق الوظائف، وتطوير آليات حماية اجتماعية شاملة، إضافة إلى تبني سياسات نشطة للتشغيل تُركز على الشباب والنساء[4]. كما أن التعاون العربي والإقليمي في تبادل التجارب الناجحة يُعد خيارًا استراتيجيًا لتجاوز فجوات سوق العمل وتطوير منظومة الموارد البشرية.

2. متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي

أ. التباين في القيمة المضافة الصناعية بين الدول العربية

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك تباين كبير في توزيع القيمة المضافة الصناعية بين الدول العربية، وكذلك في نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية. ففي حين أن دول نفطية مثل الامارات والجزائر والسعودية والكويت تستحوذ على حوالي 68% من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، تستحوذ 4 دول هي الامارات والسعودية ومصر والمغرب

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بطالة الشباب في المنطقة العربية: الأسباب والحلول بيروت، (2021)، ص33.

[2] عبد العزيز، محمود، سوق العمل العربي بين الواقع والمأمول. مجلة التنمية العربية، 15(2)، (2019)، ص ص112-130.

[3] عبد الله، سمير، العمالة في الدول الخليجية: التحديات والاستراتيجيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2023)، ص90.

[4] International Labour OrganizationArab States Labour Market Overview Geneva: ILO. (2023). (p. 19).

على 66% من القيمة المضافة للصناعات التحويلية. ويتراوح نصيب الفرد من الناتج الصناعي بين 500 43 دولار في قطر الى أقل من 500 دولار في الدول الأقل نموا.

ومهما تكن سلبيات هذا التياين إلا انه يمنح مجالا واسعا للتكامل الصناعي بين الدول العربية خاصة بين الدول التي تتوفر على الموارد الهيدروكربونية وذات الكثافة السكانية الواطئة وبين الدول الكثيفة السكان التي تتوفر على يد عاملة رخيصة ونسيج صناعي تحويلي متطور وأسواق كبيرة.

ب. تطور العمالة في الصناعة العربية

تطورت العمالة في القطاع الصناعي بشكل كبير خلال العشر سنوات الأخيرة حيث زاد عددها من سنة 1995 الى 19.2 مليون عامل سنة 2006 وزادت إنتاجية العامل الصناعي من21 ألف دولار سنة 1995 الى حوالي 32.341 سنة2006، وهي تعتبر إنتاجية عالية على المستوى العربي بالمقارنة مع القطاعات الاخرى حيث أن متوسط إنتاجية العامل العربي بشكل عام تبلغ 10 آلاف دولار وتبلغ حوالي 7 آلاف دولار في قطاع الخدمات ولا تزيدعن2.1 ألف دولار في الزراعة.

وبالرغم من هذا التطور إلا أن القطاع الصناعي في المنطقة العربية مازال لا يشغل إلا نسبة 15.3% من إجمالي القوى العاملة، وقد تعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع عدد من الدول الحديثة التصنيع مثل ماليزيا وسنغفورة والارجنتين والبرازيل إلا أنها تعتبر متقاربة مع النسب المحققة في عدد من الدول المتقدمة والصين[1].

وترجع نسبة التشغيل العالية نسبيا في الدول الحديثة التصنيع مثل سنغافورة وماليزيا والارجنتين والبرازيل وبعض الدول الصناعية كألمانيا وإيطاليا الى المساهمة الكبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في هذه البلدان، في حين أن القطاع الصناعي في المنطقة العربية يتكون أساسا من

[1] محمد الهواري، القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، الدوحة، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 15– 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008، ص ص2–4.

صناعات استخراجية كثيفة رأس المال وقليلة التشغيل، وصناعات تحويلية تسيطر عليها المصانع الكبرى الكثيفة رأس المال والتقنية والمحدودة في توليد فرص العمل.

المطلب الثاني: تطور الصناعات العربية

أولا- تطور الصناعات الاستخراجية

تتمتع الدول العربية بقدر كبير من احتياطي النفط والغاز الطبيعي، وتعد من أكبر المساهمين في الإنتاج العالمي للنفط والغاز الطبيعي. وقد بلغت الاحتياطيات المكتشفة في المنطقة العربية من النفط حوالي 5.726 مليار برميل تشكل نسبة 54.4 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي المستكشف من النفط. وقد بلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من النفط الخام في العام 2023 حوالي 8.23 مليون برميل في اليوم، مثلت حوالي 27 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط الخام. وشكلت حصة كل من السعودية والإمارات والعراق حوالي 702. في المائة من إجمالي الإنتاج العربي. وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال عام 2023 حوالي 56.7 مليار متر مكعب وهو ما يقارب 267. في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

وقد بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي في عام 2023 حوالي 6143. مليار متر مكعب مثلت حوالي 151. في المائة من الغاز الطبيعي المسوّ ق عالمياً. وشكلت حصة كل من قطر والسعودية والجزائر حوالي 6.64 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي.

وفي مجال التعدين، أظهرت الإحصاءات المتاحة للنشاط التعديني في الدول العربية تحقيق إنتاج خام الحديد حوالي 93. مليون طن خلال عام 2021، تركز في ست دول عربية. وظلت موريتانيا في مقدمة الدول المنتجة لخام الحديد بحوالي 2.8 مليون طن تليها الجزائر، السعودية، مصر، تونس والمغرب. أما بالنسبة إلى خام الزنك فقد بلغ الإنتاج العربي حوالي 4.63 ألف طن، توزعت بين المغرب والسعودية والجزائر، وبلغت مساهمة هذه المعادن من الإنتاج العالمي حوالي 5.0 في المائة فقط.

وبلغ إنتاج خام النحاس حوالي 144.3 ألف طن تم إنتاجه على التوالي في السعودية، المغرب، وموريتانيا، وبحصة 7.0 في المائة من الإنتاج العالمي. وبلغ إنتاج الدول العربية من الكبريت حوالي 9.15 مليون طن، وتركز في إحدى عشرة دولة عربية شكلت حصة السعودية منها حوالي 5.41 في المائة.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الألمنيوم الأولي حوالي 64. مليون طن، شكل حوالي 5.9 في المائة من الإنتاج العالمي، تركز في 6 دول عربية أعلاها في الإمارات ثم البحرين، فالسعودية، قطر، عمان، ومصر.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الذهب حوالي 7.81 طن، أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي في السودان ومصر والسعودية وموريتانيا والمغرب والجزائر. وبلغ إنتاج الدول العربية من الفضة حوالي 3.202 طن، شكلت حصة المغرب منها حوالي 96 في المائة من الإنتاج العربي، وتوزع الباقي بين السعودية والسودان والجزائر، وبلغت مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي حوالي 7.5 في المائة بالنسبة إلى الذهب و2.2 في المائة بالنسبة إلى الفضة.

وبلغ إجمالي الدول العربية من الكاولين حوالي 7.958 ألف طن، وبحصة بلغت 2.2 في المائة من الإنتاج العالمي، محققاً زيادة بحوالي 9.54 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وقد تم إنتاجه على التوالي في عمان، مصر، السعودية، الجزائر، السودان والأردن. ووصل إنتاج الدول العربية من الجبس حوالي 3.23 مليون طن، مثل حوالي 5.13 في المائة من الإنتاج العالمي، وقد تم إنتاجه في 12 دولة عربية كان أعلاها في عُمان، والسعودية، والجزائر، والعراق، وتونس.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الملح حوالي 5.8 مليون طن 21. في المائة من الإنتاج العالمي بتراجع بلغ 25 في المائة بالمقارنة مع إنتاج العام السابق، توزع في 14 دولة عربية أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي في السعودية، تونس، مصر، العراق، المغرب، والسودان، ورغم تواضع أداء قطاع التعدين وعدم تطوره بالمقارنة مع الثروات المعدنية التي تزخر بها العديد من الدول العربية، غير أنه يبقى من القطاعات الحيوية التي تمتلك إمكانات واعدة للتطور. ويعتبر قطاع التعدين أحد أهم فرص الاستثمار المستقبلية في الدول العربية، خاصة مع تطبيق تقنيات التكنولوجيا الرقمية والتي تمكن من تحسين الإنتاجية والتقليل من المخاطر من خلال

استخدام الروبوتات في المناجم لتنفيذ العمليات الخطرة والمعقدة، وأجهزة الاستشعار عن بعد لتطوير عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف، ولقياس متوسط كمية المعادن الموجودة في الخامات المعدنية في وقتها الفعلي، مما يجعل عملية الحفر والاستكشاف أكثر فعالية، كما يمكن استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي من تحليل العينات والحصول على رواسب معدنية عالية الجودة.

ثانيا- الصناعات الهيدروكربونية

1. صناعة التكرير

شهدت صناعة تكرير النفط العربية خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً نتيجة إنشاء عدد من المصافي الجديدة وتطوير الأداء التشغيلي للمصافي القائمة، وتحسين مرونتها لتكرير أنواع مختلفة من النفط الخام، مع توجه بعض الدول العربية نحو تنفيذ مشاريع خفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات التكرير من خلال إنشاء منظومات احتجاز وخزن واستعمال غاز ثاني أوكسيد الكربون.

وارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط في السنوات الماضية ولا سيما في دول مجلس الدول العربية بنحو 595 ألف برميل يوميا خلال عام التعاون لدول الخليج العربية حيث أصبحت تضم 2023 مقارنة بمستواه المسجل في عام 2022. كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من ليصل إلى حوالي 10.6 مليون برميل يوميا، وهو ما مكانتها كمصدر أساسي للمنتجات البتروكيماوية يمثل نسبة حوالي 11.1 في المائة من إجمالي الطاقة الأساسية في الأسواق العالمية، مما ساهم في التكريرية العالمية البالغة 96.0 مليون برميل يوميا. ارتفاع إيرادات صناعة الكيماويات في هذه الدول ويعود سبب هذا الارتفاع نتيجة تشغيل مصفاة لتتجاوز 100 مليار دولار خلال عام 2023، مع وصول الدقم في سلطنة عمان لكامل طاقتها التكريرية الإنتاج إلى أكثر من 155 مليون طن.

البالغة 230 ألف برميل يوميا ورفع الطاقة التكريرية المصفاة الزور الجديدة في دولة الكويت إلى الطاقة التصميمية البالغة 615 ألف برميل يوميا.

وعلى صعيد متصل، تعمل الدول العربية على تطوير قدراتها الإنتاجية والتوسع في مشروعات إنتاج البتروكيماويات بالإضافة إلى توجهها نحو وعلى مستوى الدول العربية فرادي جاءت تنمية مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 29.4 في المائة والهيدروجين الأزرق وتعزيز استخداماته في قطاع من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام البتروكيماويات. وفي هذا الإطار شهد عام 2023 2023، تليها الكويت بنسبة 13.3 في المائة، ثم التوقيع على عدد من الاتفاقيات وتنفيذ عدد من الإمارات بنسبة 11.5 في المائة، فالعراق بنسبة 9.1 المشروعات في صناعة البتروكيماويات حيث وقعت شركة بترول أبو ظبي الوطنية، اتفاقيتين مع في المائة.

الشكل رقم (05): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية خلال عام 2023

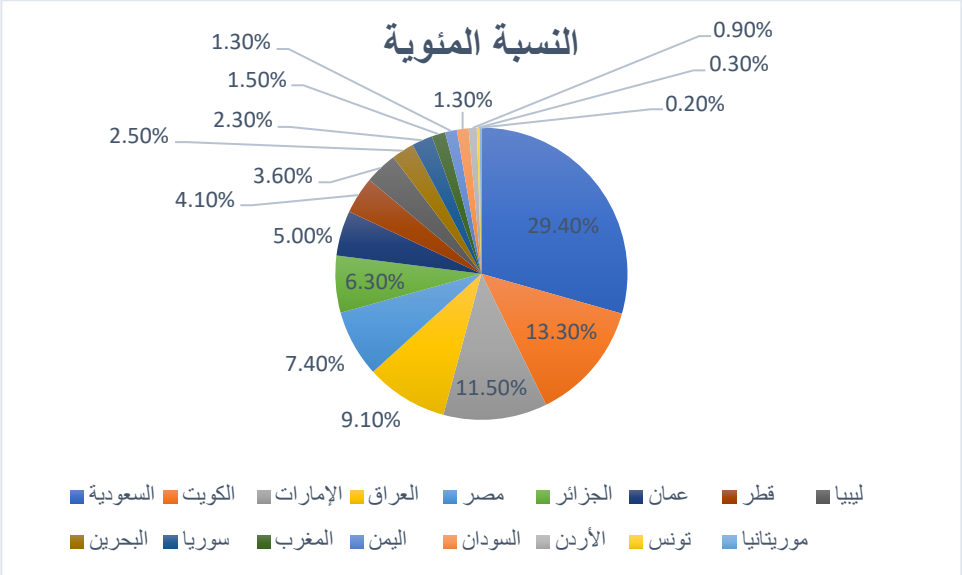

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

البتروكيماويات مع قطر، بهدف البدء في شراكة مع شركة النفط الحكومية سوناطراك. وفي السعودية، أعلنت شركة "أرامكو السعودية، " وشركة "توتال إنيرجيز"، عن ترسية عقود الهندسة والمشتريات والبناء بقيمة 11 مليار دولار لمجمع "أميرال" الذي يهدف إلى ضم واحدة من أكبر الوحدات في منطقة الخليج العربي لتكسير اللقيم المختل ط بطاقة إنتاجية تبلغ 650.1 مليون طن من الإيثيلين سنويا. كما أعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" عن تشغيل مشروع إنتاج البولي كاربونيت الجديد، بالتعاون مع شركة سينوبك

الصينية. وفي العراق، تم الإعلان عن خطط لتنفيذ مشروع مجمع "نبراس للصناعات البتروكيماوية "في البصرة، والذي يضم مصفاة بطاقة تكريرية تبلغ حوالي 300 ألف برميل في اليوم ومجمع لإنتاج البولي إيثيلين بطاقة 2 مليون طن سنوي، ويعد المشروع أول وأكبر مشروع للبتروكيماويات في العراق منذ مطلع التسعينيات. وفي قطر، أعلنت شركة " قطر للطاقة "، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات، عن مشروع مجمع "راس لفان للبتروكيماويات"، بطاقة حوالي 08.2 مليون طن سنوياً من الإيثيلين، حيث يحتوي المشروع على وحدتي إنتاج بولي إيثيلين عالي الكثافة بطاقة إجمالية تبلغ 68.1 مليون طن سنوياً، بكلفة إجمالية تناهز حوالي 6 مليار دولار. وفي الكويت، أعلنت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة "كيبيك"، قائمة الشركات المؤهلة لتقديم عطاءات الحزم الرئيسة الثلاث لمشروع "مجمع الزور للبتروكيماويات" بتكلفة استثمارية تصل إلى حوالي 10 مليار دولار. وفي مصر، أعلنت شركة "فيرتيغلوب" الإماراتية، عن تسليم أول شحنة من الأمونيا الخضراء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة في العالم وفقاً لمعيار الشهادة الدولية للاستدامة والكربون، والتي أنتجت بمنشآت الشركة في مصر. كما تم الإعلان عن تأسيس الشركة المصرية للصودا آش، بطاقة 600 ألف طن سنوياً، بتكلفة استثمارية تصل إلى حوالي 500 مليون دولار أمريكي.

2. صناعة الإثيلين

يعد الإثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، حيث يستخدم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيمياويات العضوية التي تستخدم في أغراض صناعية واستهلاكية متعددة.

استقر إجمالي إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2023 عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق البالغ حوالي 8.27 مليون طن/السنة، مما أدى إلى انخفاض حصة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من الإجمالي العالمي البالغ 228 مليون طن سنوياً إلى نحو 2.12 في المائة، مقارنة بحصة بلغت حوالي 13 في المائة في عام 2022.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل السعودية المرتبة الأولى بحصة 5.65 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية خلال عام 2023، تليها الإمارات بحصة 6.12 في المائة، ثم قطر

بحصة 9.10 في المائة، فيما بلغ إجمالي كل من الكويت ومصر وليبيا والجزائر والعراق 11 في المائة. ويشهد عدد من الدول العربية تنفيذ مشاريع هامة من شأنها أن تعزز الطاقات الانتاجية المستقبلية خلال المرحلة القادمة، مع تطوير وتطبيق المواصفات القياسية المتوافقة مع المواصفات الدولية، مما يمكن الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة ويسر.

3. صناعة الغاز الطبيعي المسال

بلغت الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال عام 2023 حوالي 8.476 مليون طن/السنة بزيادة بلغت نحو 8.3 مليون طن/السنة مقارنة بعام 2022، فيما استقر إجمالي الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية خلال عام 2023 عند نفس مستوى العام السابق البالغ حوالي 4.138 مليون طن/السنة، ومن ثم تراجعت حصتها من الإجمالي العالمي بشكل طفيف ليبلغ 29 في المائة، مقارنة بنسبة 3.29 في المائة في عام 2022.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل قطر المرتبة الأولى بحصة 6.55 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية في الدول العربية، تليها الجزائر بحصة 3.18 في المائة، ومصر بحصة 88. في المائة، وعُمان بنسبة 2.8 في المائة، ثم اليمن بحصة 8.4 في المائة وأخيراً الإمارات بحصة 2.4 في المائة.

الشكل رقم (06): توزيع نسب الطاقة الإنتاجية الأسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية (2023)

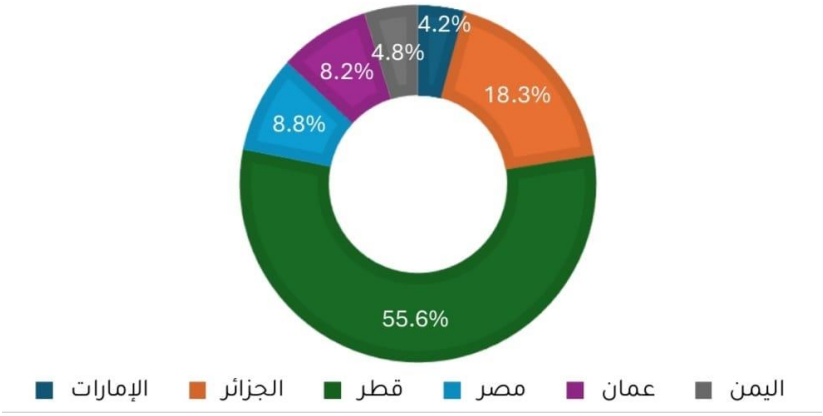

المصدر منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك تقرير الأمين العام السنوي 2023

ثالثا- تطور الصناعات التحويلية

1. صناعات مواد البناء والتشييد

يشهد قطاع البناء والتشييد خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً نتيجة التوسع العمراني المستمر وتزايد الاستثمار في قطاع العقارات والتي تشمل المباني السكنية والتجارية والمصانع والمنشآت العامة والخدمات الاجتماعية. وكان لذلك الأثر الإيجابي على نمو صناعات واسعة كصناعة الإسمنت، والحديد، والألمنيوم. كما يعد قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات التي تسهم في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل، حيث ساهم خلال عام 2023 بنسبة 67. في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت قيمته حوالي 9.225 مليار دولار مقابل 1.218 مليار دولار في العام 2022 وبمعدل نمو بلغ حوالي 6.3 في المائة. وسجلت أعلى مستويات ناتج قطاع البناء والتشييد في السعودية بحوالي 0.56 مليار دولار، ثم الإمارات بحوالي 3.41 مليار دولار، تلتها الجزائر بناتج بلغ حوالي 9.30 مليار دولار، ثم قطر بناتج بلغ حوالي 288. مليار دولار، ومصر بحوالي 26 مليار دولار، والعراق بحوالي 1.12 مليار دولار. وساهم قطاع البناء والتشييد بناتج تراوح بين 3.1 مليار دولار و1.8 مليار دولار في كل من المغرب، وعمان، والكويت، والبحرين، وليبيا، والأردن، والسودان، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج في بقية الدول العربية أقل من مليار دولار.

ويعد قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات التي استفادت من التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها خلال السنوات الأخيرة حيث تلعب تكنولوجيا الواقع الافتراضي والواقع المعزز دوراً مهماً في مختلف مراحل التصميم والتنفيذ والبناء من خلال عرض رسومات ثلاثية الأبعاد تساهم في تبسيط عمليات البناء وتعزز دقة التخطيط وتقلل من الأخطاء والتكاليف الناجمة عنها، كما تتيح التكنولوجيا ثلاثية الأبعاد إظهار مميزات التصميم العقاري بشكل أكثر وضوحا لكل من المخططين والمستثمرين، وتعزز القدرة على الاستجابة لمتطلبات البناء بمرونة وسرعة أكبر ووضع البدائل المختلفة للتصميم والمفاضلة بينها.

2. صناعة الحديد والصلب

بلغ إنتاج الدول العربية من الحديد والصلب خلال عام 2023 حوالي 2.39 مليون طن مقارنة بحوالي 4.38 مليون طن خلال عام 2022. وقد بلغ معدل النمو حوالي 2.2 في المائة، شكل 1.2 في المائة فقط من الإنتاج العالمي البالغ 1،7.849 مليون طن.

وتصدرت مصر مقدمة الدول العربية المنتجة للحديد بكمية بلغت حوالي 3.10 مليون طن، وبمعدل نمو بلغ حوالي 4.5 في المائة، تلتها السعودية بحوالي 9.9 مليون طن، ثم الجزائر بحوالي 4.4 مليون طن، والإمارات بحوالي 2.3 مليون طن، والعراق بحوالي 7.2 مليون طن، وعمان بحوالي 4.2 مليون طن، ثم المغرب بحوالي 4.1 مليون طن. أما في بقية الدول العربية فقد تراوح الإنتاج بين 70 ألف طن وحوالي 2.1 مليون طن.

وبلغت حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد والصلب خلال العام 2023 حوالي 9.110 كجم للفرد مقابل 7.110كجم للفرد خلال العام 2022، في حين بلغت حصة الفرد على المستوى العالمي نحو 6.230 كجم للفرد خلال عام 2023.

وعلى الرغم من توفر الطلب والقدرات الإنتاجية في العديد من الدول العربية، يبقى الإنتاج الكلي من الحديد والصلب محدوداً نتيجة ما تواجهه هذه الصناعة من تحديات تفاقمت خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية التشغيلية والخامات مما ساهم في ارتفاع تكلفة المنتج النهائي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية مع الصلب المستورد، بحيث أصبحت أسواق الدول العربية ملاذاً للصادرات الأجنبية المماثلة من منتجات الحديد والصلب، بحكم الفوارق السعرية التي لا يخلو بعضها من تدني معايير الجودة.

ومن أبرز التحديات التي تواجهها صناعة الحديد والصلب أيضاً تقادم معدات الإنتاج والتجهيزات واستخدامها لتكنولوجيات قديمة لا تتماشى مع التطور الحاصل، مما يستدعي ضرورة الاستثمار الأمثل لتجديد هذه المعدات ولتثمين مناجم خام الحديد المتوافرة في الكثير من الدول العر بية لتغطية احتياجات

مصانع الصلب والتقليص من استيراد خامات صناعة الصلب المعتمدة من الخارج بالعملة الصعبة. كما يتطلب تطوير هذه الصناعة توظيف تقنيات التكنولوجيا الحديثة المتطورة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية والجودة. ومن بين التقنيات تقنية التحكم العددي بالحاسوب لإنتاج الأجزاء الدقيقة والتي تمكّن من التحكم الدقيق بعمليات التصنيع باستخدام أجهزة حاسوبية متقدمة تقوم بإعداد برامج تحكّم دقيقة لآلات التصنيع مثل القواطع والمخارط والمطاحن، مما يسهم في توحيد الإنتاج وتقليل الهدر.

3. صناعة الإسمنت

بلغ إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2023 حوالي 5.232 مليون طن بتراجع طفيف بلغ حوالي 5.0 في المائة بالمقارنة مع عام 2022. وقد مثل ذلك حوالي 1.52 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت في الدول العربية البالغ 4.446 مليون طن وساهم في تغطية إجمالي الاستهلاك العربي الذي بلغ حوالي 6.231 مليون طن خلال عام 2023 مقابل 6.233 مليون طن خلال عام 2022. وتظهر البيانات أن أكثر الدول العربية إنتاجاً للإسمنت هي مصر بنسبة حوالي 2.22 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي للإسمنت تليها السعودية بنسبة حوالي 3.21 في المائة فالعراق بنسبة حوالي 2.15 في المائة، وحوالي 7.7 في المائة في الجزائر وحوالي 7.5 في المائة في الإمارات وحوالي 4.5 في المائة بالمغرب. كما تظهر البيانات أن مصر هي أكثر الدول العربية استهلاكاً للإسمنت بكميات بلغت حوالي 6.48 مليون طن، تليها السعودية بحوالي 8.47 مليون طن، والعراق بحوالي 3.35 مليون طن، ثم الجزائر 4.17 مليون طن، والمغرب بحوالي 6.12 مليون طن، والإمارات بحوالي 4.11 مليون طن. وتوزعت كميات الاستهلاك المتبقية بين بقية الدول العربية، ومع أن الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت القائمة في الدول العربية تغطي كامل الطلب العربي على الإسمنت تقريباً، إلا أن مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والقدرات التصميمية لصناعة الإسمنت تظهر وجود طاقة تصميمية عاطلة وغير مستغلة في مصانع الإسمنت القائمة، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقادم المعدات التشغيلية بالمنشآت الصناعية وعدم انتظام توفير المواد الأولية الخام فضلاً عن المخاطر

الصحية والبيئية نتيجة التلوث. ويعد تطوير هذا القطاع بتكنولوجيا متطورة لاستخدام الوقود البديل في الإنتاج وخفض انبعاثات الكربون، السبيل الأمثل لتعزيز القطاع مما يرفع قدرته التنافسية ويقلص تكلفة الإنتاج.

الشكل رقم (07): الطاقات الإنتاجية وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2023)

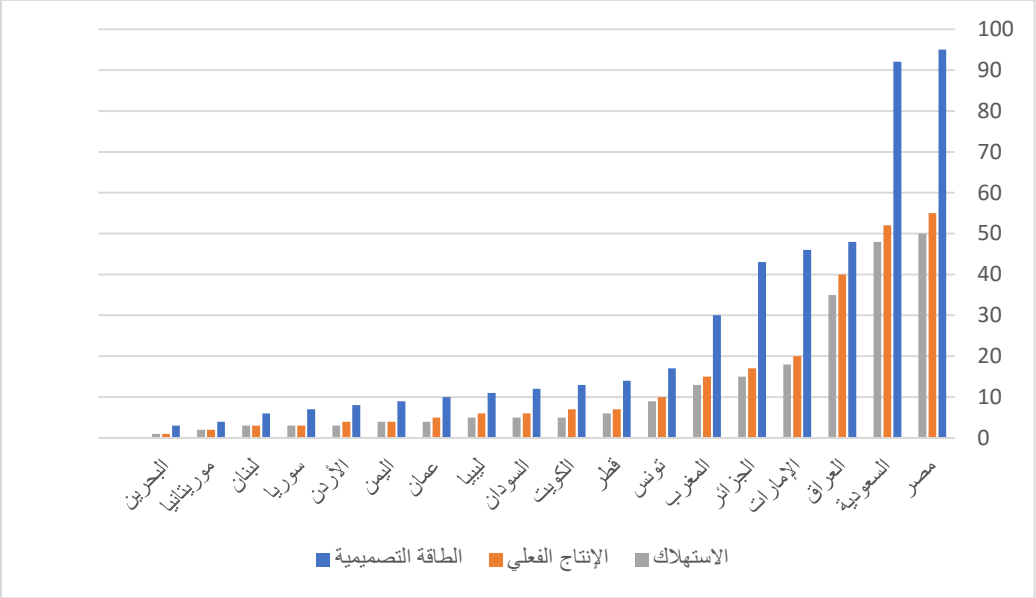

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023 (صندوق النقد العربي العدد 44)

4. صناعة زيت الزيتون

تعتبر صناعة زيت الزيتون من الصناعات الغذائية الداعمة للقطاع الصناعي في عدد من الدول العربية، حيث تشهد خلال السنوات الأخيرة إقبالاً متزايداً بالأسواق المحلية والعالمية نظراً إلى قيمته الغذائية وإلى فوائده الصحية الكبيرة.

بلغ إنتاج الدول العربية من زيت الزيتون خلال عام 2023 المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا بعد اسبانيا وإيطاليا حسب بيانات المجلس الدولي للزيتون حوالي ، وتشكل صادراتها حوالي 16.1 في المائة من

506.5 ألف طن مقابل 654.5 ألف طن خلال عام الصادرات العالمية.

2022 وتمثل هذه الكمية حوالي 19.7 في المائة من وتبقى الواردات العربية من زيت الزيتون محدودة الإنتاج العالمي خلال عام 2023. وقد تصدرت تونس حيث لم تتجاوز 35 ألف طن خلال عام 2023 مقابل قائمة الدول العربية المنتجة بإنتاج بلغ حوالي 180.0 46.5 ألف طن خلال عام 2022، وقد مثلت حصة ألف طن، وحلت بالترتيب الخامس عالميا، ثم السعودية النصيب الأكبر إذ بلغت حوالي 75.7 في المغرب والجزائر ومصر بإنتاج بلغ حوالي 107.0 و75.5 المائة من إجمالي الواردات العربية رغم جهودها و40.0 ألف طن على التوالي. الحثيثة لإنتاج زيت الزيتون محليا، وبلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من زيت الزيتون، حوالي 384.0 ألف طن في عام 2023 مقابل وتعد صناعة زيت الزيتون من أكثر الصناعات التي 449.5 ألف طن خلال سنة 2022. حيث احتلت تتعرض للمخاطر المناخية وتقلبات السوق حيث المغرب المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية بلغت الأسعار خلال عام 2023 مستويات قياسية المستهلكة تلتها الجزائر ومصر باستهلاك بلغ 130 نتيجة انخفاض إنتاجه عالميا وزيادة الطلب عليه. ألف طن و75 ألف طن و45 ألف طن على التوالي. أما وهو ما يمكن أن يمثل فرصة أمام الدول العربية على مستوى متوسط استهلاك الفرد الواحد من المنتجة لتبوؤ مكانة أفضل في الأسواق العالمية زيت الزيتون في الوطن العربي فلم يتجاوز 1.2 لتر المستهلكة مما سيرفع من مداخيل العملة سنويا وهي حصة ضعيفة مقارنة باستهلاك الفرد الصعبة المتأتية من التصدير ولمزيد تطوير هذه في الدول الأوروبية والمقدر بحوالي 2.7 لتر سنويا الصناعة لا بد من اعتماد سياسات حكومية محفزة بالرجوع إلى القيمة الغذائية الهامة لهذا المنتج ومشجعة للقطاع الخاص ودفع المشاريع الاستثمارية في مجال إنتاج العبوات الزجاجية ولأهمية الإنتاج العربي منه.

أما على مستوى التصدير فقد شهدت صادرات المناسبة للتعبئة لمزيد تثمينه وإضفاء القيمة الدول العربية من زيت الزيتون تراجعا طفيفا خلال المضافة عليه عبر تعليبه وتجديد معدات المعاصر عام 2023 لتبلغ حوالي 215.0 ألف طن مقابل 218.0 من خلال توظيف التقنيات والتكنولوجيات المتطورة ألف طن خلال

سنة 2022 نتيجة تراجع الإنتاج، حيث لاستخلاص الزيت والترفيع من إنتاجيته وتحسين شكلت صادرات تونس خلال هذه السنة حوالي 79 جودته. في المائة من إجمالي كمية الصادرات العربية لتحتل السعودية بحوالي 11.9 في المائة ثم سوريا 5.5.

الشكل رقم (08): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية خلال الفترة 2015-2023

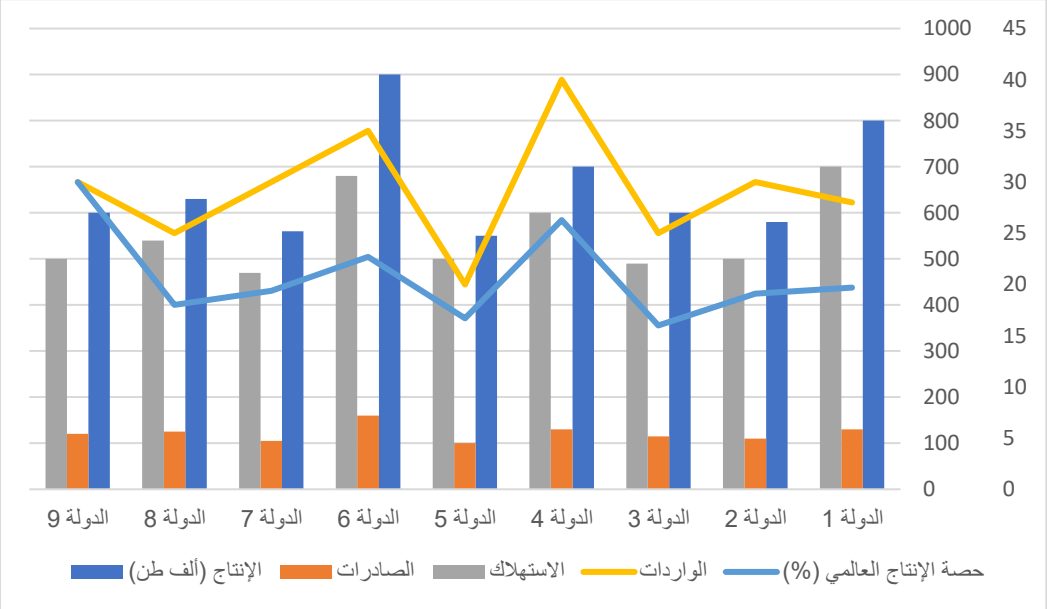

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على بيانات المجلس الدولي للزيتون 2023

5. صناعة الألبان

بعد قطاع الألبان ومشتقاته واحدا من أبرز والسودان بحوالي 10 لكل منهما. أما فيما يتعلق القطاعات الرئيسة في مجال الصناعات الغذائية بصناعة الزبدة فقد بلغ إجمالي الإنتاج في الدول العربية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية العربية حوالي 199.8 ألف طن مثل حوالي 1.6 في الطلب المتزايد محليا على هذه المادة خلال المائة فقط من الإنتاج العالمي. وقد مثلت حصة السنوات الأخيرة خاصة في ظل وجود فجوة واضحة مصر النصيب الأكبر أيضا ساهمت بحوالي بين العرض والطلب الأمر الذي دفع بالكثير من 48.9 في المائة من اجمالي الإنتاج ا لعربي حيث ، تليها الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد لسد هذه المغرب بنسبة 18.7 في المائة ثم سوريا بنسبة 8.6 في المائة. الفجوة.

وقد قدر إنتاج الألبان في الدول العربية بنحو 27.3 وبلغت قيمة الصادرات الصناعية العربية من الألبان مليون طن خلال عام 2022 بزيادة طفيفة قدرت ومشتقاتها خلال عام 2022 حسب بيانات مركز بنحو 0.3 في المائة عن إنتاج عام 2021. وشكلت التجارة الدولي حوالي 3.3 مليار دولار، وشكلت حصة مصر منها حوالي 19.6 في المائة، تليها الإمارات النصيب الأكبر حيث بلغت حوالي 34.4 في السودان والجزائر والسعودية والمغرب والصومال المائة وتوزعت بقية الصادرات على بقية الدول كانت وتونس بحوالي 16.9 في المائة و11.9 في المائة أعلاها في السعودية البحرين، مصر، عمان، الأردن. 10.69 في المائة و9.4 في المائة و7.9 في المائة و5.3 المغرب، الكويت، تونس، سوريا، اليمن، قطر، لبنان، السودان الجزائر فلسطين العراق، الصومال. ليبيا جيبوتي وموريتانيا. ولتغطية العجز بين الإنتاج في المائة، على التوالي.

وتعد صناعة الجبن وصناعة الزبدة من أهم منتجات والاستهلاك، بلغ إجمالي واردات الدول العربية من صناعة الألبان في الدول العربية، حيث بلغ إنتاج الألبان ومشتقاتها خلال نفس العام حوالي 12.5 الجبن في الدول العربية خلال عام 2022 حوالي مليار دولار كانت أعلاها في السعودية، الإمارات. 1066.0 ألف طن أي بنسبة 4.1 في المائة من الإنتاج الجزائر العراق، عمان، مصر، الكويت، المغرب، ليبيا، العالمي. وقد شكلت حصة مصر منها حوالي 55.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي، تليها المصدر: التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2022 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الشكل رقم (09): قيمة الصادرات والواردات الصناعية العربية من الألبان ومشتقاتها

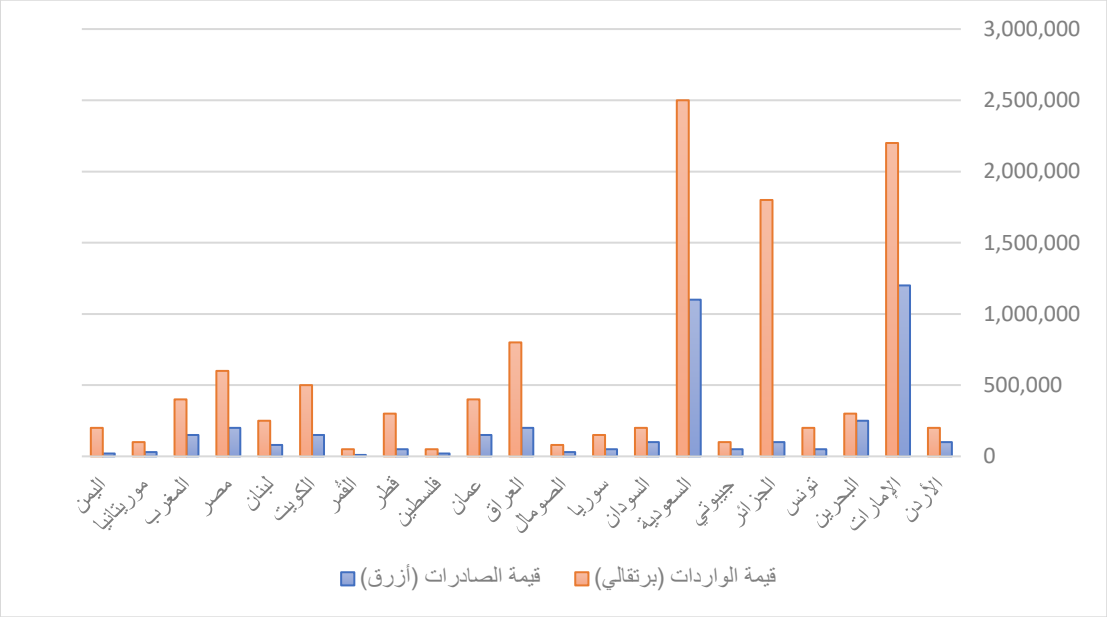

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على قاعدة بيانات مركز التجارة الدولي 2023

وعلى الرغم مما تزخر به العديد من الدول العربية من الدول العربية حوالي 5.4 مليون طن منها 2.3 مليون ثروة حيوانية هامة وعدد كبير من مصانع ومراكز طن خلال عمليات التوزيع و2 مليون طن خلال تجميع الحليب ومشتقاتها يبقى الإنتاج محدودا مرحلتي الإنتاج والتخزين و0.6 مليون طن خلال حيث لم يتعد حوالي 3 في المائة فقط من الإنتاج مرحلة التصنيع و0.5 مليون طن خلال مرحلة العالمي خلال عام 2022 فيما تبلغ نسبة الاكتفاء الاستهلاك كما يمكن استخدام تقنية تكنولوجيا الذاتي للألبان ومشتقاتها حوالي 82.1 في المائة. النانو في تحسين جودة المنتجات اللبنية وتوليف وتعاني صناعة الألبان جملة من الصعوبات مواد تغليف جديدة وعوامل استشعار حيوية والتحديات خاصة لدى صغار المنتجين والمصنعين. للحماية من التلف والقضاء على الميكروبات على غرار المعوقات التسويقية والتصنيعية المرضية في الألبان ومنتجاتها بما يتلاءم مع المتمثلة في بعد مناطق الإنتاج عن مناطق التجميع متطلبات السوق ويساعد في طول فترة تخزينها.

المبحث الثاني: تنافسية القطاع الصناعي العربي

يُعد تعزيز التنافسية في القطاع الصناعي العربي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وزيادة القدرة على مجاراة التحولات العالمية في التكنولوجيا والأسواق. ويأتي ذلك من خلال التكامل الصناعي، وتحفيز الابتكار، ورفع كفاءة الإنتاج بما يعزز مكانة الصناعة العربية في سلاسل القيمة العالمية، ويتكون في مطلبين وهي كالاتي:

المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية

أولا- تنافسية الصناعات التحويلية

الجودة نتيجة عدم التزام المصنعين والمسوقين 1.6. مساهمة الدول العربية في الناتج بالمواصفات القياسية والشروط الصحية المتعلقة الصناعي الإجمالي العالمي بإنتاج وتسويق الألبان ومنتجاتها. كل هذه التحديات. من خلال توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالإضافة إلى تزايد طلب الأسواق على المنتجات عبر العالم تبقى مساهمة الدول العربية محدودة ذات الجودة العالية فرضت ضرورة ترسيخ أسس حيث لم تتجاوز حوالي 2.0 في المائة خلال عام 2023 استدامة سلاسل الإنتاج وتطويرها، باعتماد الحلول وهو نفس المستوى المسجل تقريبا خلال عام التكنولوجية المتطورة والملائمة لتحسين الكفاءة 2022 وطيلة السنوات الخمس الأخيرة، كما تبلغ الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية. فاستخدام مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العربي الأتمتة والتحكم الآلي مثلا يساهم في تحسين جودة حوالي 11.6 في المائة خلال نفس العام وهو يعتبر التعبئة وتقليل الفاقد والمهدر من الألبان منخفضا نسبيا بالقياس إلى مساهمة القطاع في ومنتجاتها خلال سلاسل الإمداد، والتي تبلغ في الناتج الإجمالي على المستوى العالمي البالغة 16.7 في المائة، والمتوسط المماثل على مستوى الدول متوسطة الدخل البالغ 4.21 في المائة. لذلك لا بدّ من دعم القطاع والرفع من مردوديته وتحسين نوعية وتنافسية منتجاته عبر الاستثمار في التكنولوجيا وتبني التقنيات الرقمية المتطورة والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

2. مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية

أ. مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

أظهر مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لعام 2023 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي يرصد الأداء الصناعي ل 150 دولة منها 17 دولة عربية، تصدُّر الإمارات الدول العربية بعد أن احتلت المرتبة التاسعة والعشرين عالمياً، في حين حلت السعودية في المركز الثاني عربياً والخامس والثلاثين عالمياً. وجاءت قطر في المركز الثالث عربياً والخمسين عالمياً. وشهدت دول الخليج بوجه عام تحسناً في ترتيبها العام، نتيجة لزيادة تنويع الأنشطة الصناعية، وزيادة حجم الصادرات الصناعية من إجمالي صادراتها. وتعتبر السعودية الأكثر تحسناً في هذا العام حيث تقدمت بسبعة مراكز عن العام السابق، فيما تقدمت الكويت بخمسة مراكز والإمارات وعمان وليبيا بمركزين. في ذات الوقت، شهدت كل من المغرب ومصر والأردن والجزائر تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، فيما حافظت بقية الدول العربية على ترتيبها الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دلّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

الشكل رقم (11): نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات عام 2023

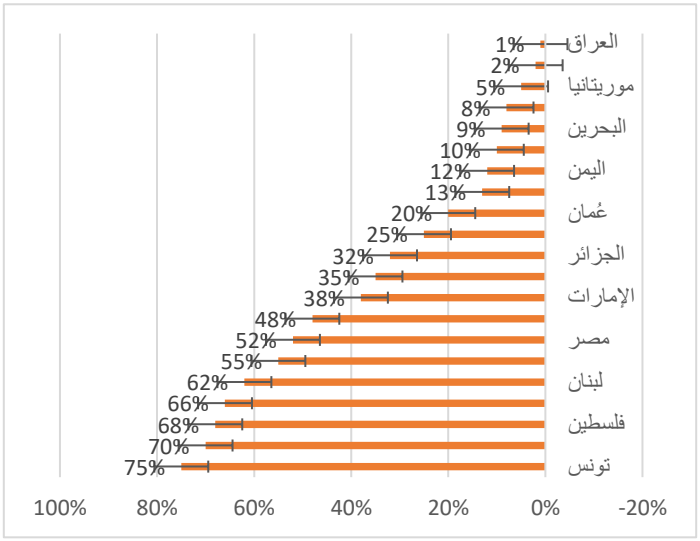

الشكل رقم(10) : توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية عام 2023

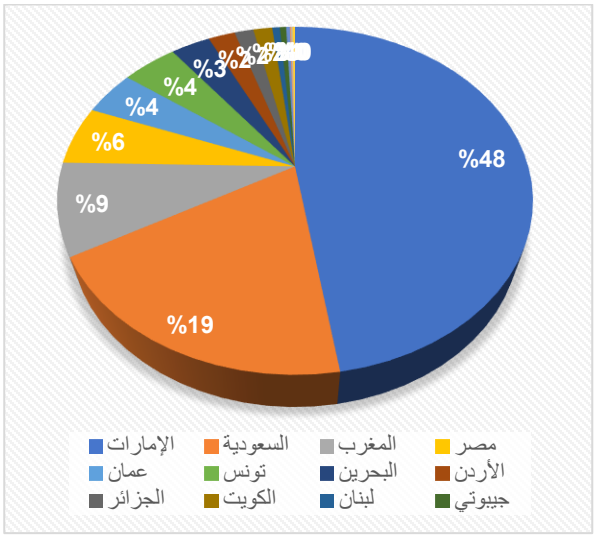

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات مرصد الأداء الصناعي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2023

يمكن هذا المؤشر من تقييم وقياس القدرة المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة التنافسية الصناعية لاقتصادات الدول من خلال هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج تقي يم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي في الدولة ومن خلال تجزئة هذا المؤشر الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع إلى مؤشراته الفرعية التي بني عليها نتبين محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية المنتجات الصناعية خلال عام 2022، وهي منتجات العربية ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها حيث الألمنيوم في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية تتركز على صناعات ذات تكنولوجيات ضعيفة، على وعمان وقطر والمنتجات البلاستيكية في الإمارات عكس صناعات الدول الصناعية المتقدمة والسعودية وعمان وقطر والكويت، والمنتجات والصاعدة التي تتجه نحو صناعات كثيفة المعرفة الحديدية في البحرين والجزائر وعمان وليبيا. والتقنيات العالية.

الجدول رقم (04): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي2023

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عربيًا	الترتيب دوليًا	الترتيب السابق (2022)	التغير
الإمارات	0.11905	1	29	31	تحسّن ▲
السعودية	0.09168	2	35	42	تحسّن ▲
قطر	0.04977	3	50	50	لا تغيير -
البحرين	0.04887	4	51	51	لا تغيير -
عُمان	0.04589	5	56	58	تحسّن ▲
الكويت	0.03743	6	62	67	تحسّن ▲
المغرب	0.03513	7	66	64	▼ تراجع
مصر	0.03497	8	68	65	▼ تراجع
تونس	0.03007	9	70	70	لا تغيير -
الأردن	0.02493	10	75	74	▼ تراجع
الجزائر	0.01276	11	99	96	▼ تراجع
لبنان	0.01077	12	105	105	لا تغيير -
فلسطين	0.00906	13	111	111	لا تغيير -
سوريا	0.00741	14	118	118	لا تغيير -
ليبيا	0.00709	15	120	122	تحسّن ▲
العراق	0.00001	16	150	150	لا تغيير -
اليمن	0.00001	17	150	150	لا تغيير -

المصدر: تقرير الاداء التنافسي الصناعي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2023)

كما تلاحظ أيضا ضعف حصة والمنتجات الأسمنتية في مصر وعمان، والملابس هذه الصناعات من حيث القيمة المضافة الجاهزة في الأردن وتونس وسوريا ومصر والمغرب. ومساهمة الصادرات إلى إجمالي الصادرات العالمية والمنتجات الجلدية والأجهزة الإلكترونية ومنتجات مع وجود تفاوت كبير في تنافسية الأداء الصناعي الزيوت والشحوم في تونس والأسمدة في الأردن بين الدول العربية لذلك هنالك ضرورة لرفع والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية القدرات التنافسية للدول العربية المتأخرة في وعمان وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب الترتيب ومزيد تحسين الإنتاجية ودعم الابتكار وزيادة والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية تصنيع المنتجات عالية التقنية.

وعمان وقطر والكويت والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية 2.3.6 معدل الميزان التجاري إلى إجمالي وقطر وليبيا ومصر.

الشكل رقم (12): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2023

ب. الميزة النسبية للمنتجات العربية

لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يستخدم أيضاً مؤشر الميزة النسبية، حيث تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بالنسبة إلى منتجات عدد من الدول العربية، فبالنسبة إلى صناعة الألمنيوم ارتفعت قيمة هذا المؤشر في الإمارات حيث بلغت 29. عام 2022 مقابل 8.1 عام 2021. أما المؤشر الخاص بصناعة الأسمدة في عمان ولبنان فقد بلغ على التوالي 4.11 و5.5 خلال عام 2022 مقابل 3.9 و4.4 خلال عام 2021. وبالنسبة إلى الملابس الجاهزة فق د بلغت قيمة المؤشر في تونس 6.4 خلال عام 2022 مقابل 6.2 خلال عام 2021. ويشير ذلك إلى تحسن القدرة التنافسية لتلك البلدان في هذه المنتجات. بالمقابل شهد هذا المؤشر انخفاضاً بالنسبة إلى عدد من المنتجات أهمها صناعة المنتجات البلاستيكية في السعودية ومصر حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 75.1 و62.1 خلال عام 2022 مقابل 4.2 و79.1 خلال عام 2021، والكيماويات غير العضوية في الأردن والمغرب وتونس والجزائر وقطر حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 1.11 و1.6 و1.3 و6.2 و2.1 خلال عام 2022 مقابل 3.15 و4.8 و2.4 و3.3 و4.1 خلال عام 2021، وصناعة المنتجات الصيدلية في الأردن حيث بلغت قيمة المؤشر 5.1 خلال عام 2022 مقابل 7.1 خلال عام 2021، مما يدل على تراجع درجة التنافسية في هذه المنتجات بهذه البلدان.

ج. الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العال م [2]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات منتجات الألمنيوم في الأسواق العالمية بالنسبة إلى الإمارات والبحرين يعادل هذا المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى X^{ik}إجمالي صادرات البلدX_{it}⁄ على صادرات العالم من ذلك المنتج X^{wk}إلى إجمالي صادرات العالمX_{wt}⁄ فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي حيث بلغت 7.3 و5.2 في المائة عام 2022 مقابل 4.3 و9.1 في المائة عام 2021، وحصة صادرات الأسمدة في السعودية وعمان

ومصر حيث بلغت 5.4 في المائة و3.3 في المائة و5.1 في المائة عام 2022 مقابل 6.3 في المائة و5.1 في المائة و4.1 في المائة عام 2021 على التوالي، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق في هذه المنتجات. وفي مقابل ذلك انخفضت الحصة السوقية لصناعة البلاستيك وصناعة الكيماويات غير العضوية في السعودية حيث بلغت حصتهما 7.2 في المائة و2.1 في المائة خلال عام 2022 مقابل 9.2 في المائة و3.1 في المائة خلال عام 2021 على التوالي، وحصة صادرات صناعة الأسمدة في المغرب والبحرين وقطر والأردن حيث بلغت 1.5 في المائة و5.3 في المائة و3.2 في المائة و1.1 في المائة عام 2022 مقابل 8.5 في المائة و5.4 في المائة و5.2 في المائة و3.1 في المائة عام 2021 وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

تبين دراسة جملة هذه المؤشرات نرفع القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية يعتبر أحد التحديات المستعجلة في ظل تسارعا لدول المتقدمة والناشئة في الرفع من قدرتها التنافسية للوصول إلى معدلات نمو أعل ى. ولمجابهة هذه التحديات هناك ضرورة لتطويرا لإنتاج وتحسين نوعيته والرفع من جودته بما يتناسب مع المواصفات الدولية، وزيادة تصنيع المنتجات الصناعية الذكية التي تعتمد على التطور التقني وتكنولوجيا المعلومات، وإيجاد آليات جديدة لتعزيز القدرات التصديرية لمواجهة المنافسة الأجنبية وتيسير التصدير في اتجاه الأس واق الدولية.

$$Xik_{/}$$

$RCAik = {}_{Xwk}{}^{X}{}_{X^{it}}$: حيث إن x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة،

$$wt$$

t: يفيد إجمالي القيمة وw: مؤشر نسبة إلى العالم.

ثانيا- صادرات الصناعات التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية في عام 2023 حوالي 3.364 مليار دولار بعد أن كانت حوالي 3.362 مليار دولار في العام 2022. وشكلت صادرات الصناعة التحويلية حوالي 7.29 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية خلال عام 2023، مقارنة بحوالي 1.25 في عام 2022. ويعود هذا الارتفاع إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة انخفاض إنتاج النفط وتراجع أسعاره في الأسواق العالمية مما ساهم في تراجع عائدات الصادرات منها.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شكلت حصة كل من الإمارات والسعودية والمغرب ومصر حوالي 8.77 في المائة من إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية العربية، مع تسجيل تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بفضل التطور الهام في مجال إعادة التصدير. وفي المقابل تبقى مساهمة بقية الدول العربية محدودة بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة. أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات لكل دولة من الدول المشمولة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 6.76 في المائة من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 5.66 في المائة، ففلسطين بحوالي 65.8 في المائة، ثم المغرب بحوالي 7.61 في المائة

وتبقى مساهمة الدول العربية في إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية العالمية محدودة حيث لم تتجاوز حوالي 9.1 في المائة فقط خلال عام 2023. أما فيما يخص الصناعات التكنولوجية المتقدمة فإن حصة الصادرات العربية في السوق العالمية ضئيلة جداً، ولم تشهد تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع ما شهدته مناطق أخرى من العالم. ويستدعي ذلك ضرورة تطوير وزيادة صادرات الدول العربية من التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات ذات الكثافة التكنولوجية العالية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة الكهربائية.

المطلب الثاني: تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة

أولا- التعاون العربي في مجالات الاستثمارات العربية

1. مفهوم الاستثمارات العربية البينية:

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية – من خارج الدول العربية المضيفة- والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية.[1]

2. أهمية الاستثمارات العربية البينية:

تتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال ما يلي:

أ. **تخفيف أعباء التنمية العربية:**

ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصادات المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

ب. **تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي:**

لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في مجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل. هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية – بما فيها الدول العربية- بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.[2]

---

[1] https://aja.me/8shd2 2015/05/10

[2] https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=245276&lang=ar&name=news2025/05/10

ومن هنا، يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول، هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساً سها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا. إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود لأهمية وعرضه للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها.

ثانيا– دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الصناعات في الدول العربية

إذا عدنا على تجارب الدول العربية الماضية فيما يتعلق بالتنمية والتصنيع يجب على كل محلل جاد الاعتراف بأنها كانت فاشلة. ذلك أن توفر العملة الصعبة لم يحقق مع الأسف، أي قفزة نوعية في بناء المجتمع وتطوره، وبالعكس فالثروة المالية مكنت وشجعت على بناء "وهم" القدرة على شراء التنمية الصناعية من خلال بناء المصانع واستيراد التكنولوجيا.

ومن المعروف أو المسلم به أن التنمية تكمن في ازدهار القوى الإنتاجية المتمثلة في "قدرة" العمال المنتجين على التحكم في تقنيات الإنتاج والطبيعة... ويتميز فيها الإنتاج الصناعي باستخدام آلات قصد رفع إنتاجية العمل.

كما أن صناعة الآلات، بدورها، ترتبط – رغم الثورة الإلكترونية – بالقدرة على تحويل المواد (المعادن) هكذا فتحويل أو استيراد التكنولوجيا لا يتحقق من خلال شراء الآلات وبناء المصانع بل يتحقق بالقدرة على صنعها. وعليه فالقدرة على استعمال صحيح للآلة ليست هي القدرة على صنعها وعندما نتيقن من أن المعرفة العلمية (Know How) لا تتمثل في استخدام الآلة سندرك جيدا ما تعنيه وما تتطلبه استراتيجية التنمية الصناعية. هذه الاستراتيجية التنموية قد تسمح لنا بإمكانية استيراد تكنولوجيا متطورة ولكن شريطة أن تكون لها علاقة

بالقاعدة التكنولوجية الذاتية والمحلية حتى لا يترتب عنها تبعية اقتصادية. وهذه القاعدة التكنولوجية الخاصة يمكنها أن تكون بمثابة مدرسة للتكوين في العمل الصناعي وإنتاج الآلات.

1. أهمية إقامة المناطق الصناعية:

يمكن إجمال أهمية المناطق الصناعية في الجوانب التالية[1]:

أ. الجانب الاقتصادي:

ويتمثل الاقتصادي فيما يلي:

- تشكل المناطق الصناعية عنصر هاما لجذب الاستثمار الصناعي
- تساعد على رفع الإنتاج كما ونوعا
- إن تجميع المشاريع الصناعية يقلل من كلفة توفير الخدمات
- التخلص من مشكلة صعوبة الحصول على قطعة ارض للموقع الصناعي، لان المنطقة الصناعية توفر ذلك لمختلف الصناعات
- توفير الهياكل الارتكازية في المناطق الصناعية يقلل من التكاليف الرأسمالية وعنصر المخاطرة في الصناعة.
- تحقق تكامل وتشابك صناعي بين النشاطات المختلفة بما في ذلك استغلال القصلات والنواتج العرضية بأقل تكلفة.

ب. الجانب الاجتماعي والبيئي:

ويتمثل الجانب الاجتماعي والبيئي فيما يلي:

- إن وجود المناطق الصناعية في ضواحي المدن يخفف الازدحام عن مراكزها، حيث ينشأ الازدحام من حركة العمال إلى المصانع، ومن مركز مستلزمات العمل والإنتاج الصناعي مثل: مخازن المواد الأولية.

[1] مقيمح صبري، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المناطق الصناعية البتر وكيميائية، رسالة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة 20أوت 1955بسكيكدة،2014 – 2013، ص ص73-74.

- توفير الخدمات العمالية على مستوى السكن، النقل، الترفيه، الصحة، التعليم

ج. الجانب العمراني:

يمكن أن تساهم المناطق الصناعية ايجابيا في خلق الشكل العمراني للمدينة من خلال العناية بالشكل المعماري للأبنية الصناعية.

2. دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية:

يساهم إنشاء المناطق الصناعية في دعم التنمية بصفة عامة ودعم تنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويتمثل الدور الذي تلعبه فيما يلي[1]:

- دفع المسيرة التنموية بصفة عامة والتصنيعية بصفة خاصة إلى الأمام
- إيجاد فرص عمل جديدة على المستويين الوطني والإقليمي.
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج، وما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- جذب الاستثمار للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي من قبل رأس المال المحلي، والأجنبي
- تنمية الصناعات الوطنية الصغيرة.
- توسيع فرص العمل، والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنويعها.
- استخدام الموارد بكفاءة من خلال تطوير المناطق الصناعية ذات الحجم الكبير بما فيها الصناعات الصغيرة والمنتشرة حول الموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية، ومحطات توليد الكهرباء، ومصانع تكرير البترول، ومصانع الحديد والصلب ومصانع المنتجات الكيماوية.
- تحسين نوعية الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية
- تحقيق وفرات في الاستثمار في البنية التحتية العامة.
- تخطيط تكاليف استثمار رأس المال في الصناعة.

[1] مقيمح صبري، المرجع السابق، ص76.

- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المصانع للحصول على الأرض والمباني بأسعار رخيصة وبدون تأخير

كما تساهم أيضا المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية كما يلي:

- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية، وتطوير الخيارات من خلال التدريب المستمر وتبادل المعلومات.
- تساعد على نشر التكنولوجيا

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الصناعة في الدول العربية

تواجه الصناعة في الدول العربية جملة من التحديات والمعوقات، أبرزها ضعف البنية التحتية، وتدني مستوى الابتكار والتكنولوجيا. كما تُعيق السياسات غير المتكاملة وندرة التمويل الصناعي جهود التنمية الصناعية المستدامة في المنطقة، ويتكون هذا المبحث من مطلبين وهي كالاتي:

المطلب الأول: تحديات الصناعة العربية

أولا– تحديات الصناعات التحويلية العربية

رغم التطور الذي شهده قطاع الصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة في العديد من الدول العربية، تبين مؤشرات الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية للنشاط الصناعي وتنافسية المنتجات الصناعية، أن هذا القطاع لايزال بعيدا عن المستويات المنشودة خاصة بالمقارنة مع الدول الصناعية والناشئة. ولميتمكن بعد من لعب دور كبير في دفع عجلة التنمية حيث لم تتطور مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل يذكر، وبقيت في حدود 10 في المائة كمعدل سنوي خلال السنوات العشر الأخيرة وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي على المستوى العالمي البالغة 7.16 في المائة، وعلى مستوى الدول متوسطة الدخل البالغ 4.21 في المائة.

ويُعزى هذا التطور المحدود إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه الصناعات التحويلية في الدول العربية والتي تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى، ومنها محدوديّة البنى الأساسية الصناعيّة ومن ضمنها المناطق الصناعيّة التي تعاني معوقات عديدة تحول دون تحقيقها للأهداف المنشودة التي من أجلها أنشئت. ومن بين تلك المعوقات عدم مراعاة معاي ير اختيار مواقع هذه المناطق وافتقاده للكثير من أسس التخطيط والتصميم والخدمات لمساندة والمساعدة لها وبُ عدها عن شبكات النقل والموانئ، فضلاً عن تعدد الجهات المشرفة عليها، وعدم إدماج البعد البيئي في مخططات تحديد هذه المناطق الصناعية، مما أضعف مردودها التنموي.

ثانيا- وأهم الصعوبات التي تواجهها

كما تواجه عمليات الإنتاج العديد من المشاكل التي تؤثر على الكفاءة الإنتاجية وجودة المنتجات، حيث تعاني أغلب المصانع تقادم وسائل وخطوط الإنتاج من آلات وتجهيزات وانخفاض كفاءتها واعتماد الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تستهلك طاقة المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو لعام 2023) أكثر من الآلات الحديثة، مما يتسبب في ارتفاع التكاليف التشغيلية وضعف الإنتاجية في أغلب المصانع القائمة. كما يعد التزود بالمواد الأولية الأساسية من أهم الصعوبات التي تعترض عمليات الإنتاج بالمؤسسات الصناعية حيث تتأثر غالبية القطاعات المتخصصة في تصنيع مواد البناء والصناعات الغذائية، بسبب صعوبة الحصول على المواد الخام الناتجة عن تعطل سلسلة التوريد، على غرار ما حصل نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية وأزمة البحر الأحمر الأخيرة وما نتج عنها من اضطر ابات في سلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة الشحن ومختلف تكاليف الإنتاج، مما أدخل العديد من الصناعات في حالة اضطراب وعدم يقين.

أما من الجانب التمويلي ف تعد صعوبة الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجهها الشركات الصناعية، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، لاستيراد المكائن والمعدات لتطوير الخطوط الإنتاجية وتحديثها، وذلك بسبب ضعف الضمانات المتوفرة لديها وعزوف البنوك والمؤسسات المالية عن تقديم التسهيلات وال قروض المالية للمصانع بمزايا تشجيعية بالإضافة إلى تعقدا لإجراءات الإدارية وارتفاع أسعار الفائدة مما يحد من نسق بعث المشاريع الصناعية.

من جهة أخرى، تواجه الصناعة التحويلية العربية مثلها مثل أي صناعة أخرى منافسة حادة وغير متكافئة على الصعيدين المحلي والخارجي. فالصناعات المحلية تواجه منافسة سلع أجنبية معروفة للمستهلك المحلي منذ عقود طويلة في سوق محلية مفتوحة على السلع الأجنبية. كما تواجه أيضاً الصناعات التصديرية العربية منافسة حادة وغير متكافئة في الأسواق الخارجية، خاصة مع تزايد الاهتمام بتوحيد المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة والتي تعتبر شرطاً ضرورياً لدخولها إلى الأسواق العالمية.

وتواجه الصناعة العربية التحدي التكنولوجي نتيجة التحولات السريعة في التكنولوجيا الصناعية، مما يلقي على عاتق الدول العربية حملاً ثقيلاً يتطلب منها بذل الكثير من الجهد والعمل من أجل التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة، لا سيما وأن العديد منها ما تزال غير جاهزة لاغتنام العديد من الفرص الناشئة عن التكنولوجيا المتطورة. ولا تزال العديد من الشركات الصغيرة في هذه البلدان محدودة من حيث مشاركتها الرقمية في سلاسل القيمة الصناعية، الأمر الذي يعكس تدنياً في الإنتاجية والجودة والمهارات والكفاءات والقدرات العالية في المؤسسات. ومن خلال دراسة تفكيك مؤشر تنافسية الأداء الصناعي الذي يقوم بتقي يم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدراته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، نتبين ضعف مساهمات الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة والعالية، سواء حصتها من أنشطة القيمة المضافة، أم من حيث الصادرات، على عكس صناعات الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة التي تتجه نحو صناعات متطورة عالية التقنية. ويعكس ذلك محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية. ولعل التحدي الحقيقي لمختلف الأقطار العربية ليس في مجرد جلب التكنولوجيا ذاتها والانتفاع بها، وإنما يكمن في استيعابها وتطويرها بالقدر الذي يم كنها من تنمية قدراتها التكنولوجية وتقليل الفجوة الصناعية بينها وبين الدول المتقدمة حتى يتسنى لها البقاء في سوق المنافسة المحلية خاصة والدولية عامة.

ومن جانب آخر، يعد دمج الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي أحد أهم التحديات التي تعترض الصناعة في العالم العربي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على البيئة، في ظل التعهدات الدولية للحد من انبعاثات الكربون، وفي ظل النمو المتزايد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة من المصانع، حيث تفتقر جلّ الصناعات إلى آليات آمنة للتخفيض من هذا التأثير، وخاصة مع قرب المصانع من المناطق السكنية ومصادر المياه والزراعة. وبالرجوع إلى المعايير البيئية الجديدة المعلنة والمعتمدة من قبل بعض البلدان على غرار بلدان الا تحادا لأوروبي والتي وضعت سقفاً للبصمة الكربونية كشرط للنفاذ لأسواقها، أصبحت الدول العربية المصدرة مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بدعم الصناعات الخضراء

الصديقة للبيئة للضغط على انبعاثات الكربون والتقليص من البصمة الكربونية حتى يتسنى لها تصدير منتجاتها الصناعية لهذه الدول واقتحام أسواقها وتفادي الأداءات التي سيتم فرضها في صورة عدم الانخراط في هذا المسار.

كذلك يعتبر نقص الموارد البشرية المؤهلة ولاسيما المواكبة للتطور التقني والتكنولوجي من التحديات التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية، في ظل نقص الخبرات الفنية والتكنولوجية وانخفاض مستويات الدعم الحكومي لمؤسسات البحث، مما يجعل من دعم أنشطة مراكز البحوث والتطوير التكنولوجي والربط بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الصناعية من الأولويات والعوامل الهامة في جعل الصناعة العربية أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، ولزيادة القدرة على تحويل المبتكرات إلى منتجات صناعية وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتصدير المنتجات الصناعية عالية القيمة.

ولتجاوز هذه الصعوبات والتحديات يستوجب على الدول العربية انتهاج خطط واستراتيجيات تحديثية وتطويرية، من ذلك تحديث نوعية التعليم والتدريب والتكوين لتطوير الطاقات البشرية العمالية وليتماشى مع التطورات التقنية والتكنولوجية، وإعطاء أولويّة لاستخدام التكنولوجيا الصناعيّة الرقمية الحديثة والمتطوّرة. بالإضافة إلى ذلك لا بدّ من دعم أساليب الإنتاج الحديثة التي تضمن تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الجودة. ومن الضروري كذلك زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لتعزيز فرص الابتكار والإنتاج المعرفي، ودعم التعاون والتكامل في الصناعات العربية، لبناء تكتل عربي قوي قادر على مواجهة التحديات الإقليمية الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي العربي

أولا- متطلبات تاهيل القطاع الصناعي العربي

من المتطلبات وبذل العديد من يقتضي تأهيل القطاع الصناعي العربي والإرتقاء به توفير العديد. الجهود على المستويين القطري والإقليمي وتتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

1. **وضع سياسات واضحة للتنمية الصناعية:** ويجب أن تتضمن هذه السياسات ما يلي:

- التوجه نحو الصناعات الثقيلة ذات التغذية العالية والصناعات الصغيرة المغذية للكبيرة.
- تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية في رسم السياسات الصناعية والاقتصادية وتوجيهها.
- تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه للمساهمة. عملية التنمية الصناعية.
- جذب الاستثمارات الصناعية الوطنية والأجنبية وتشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2. **تثمين الموارد الطبيعية:** يزخر الوطن العربي بثروات وموارد طبيعية هائلة تأتي في مقدمتها الموارد الطاقوية الممثلة في البترول والغاز الطبيعي، حيث يمتلك الوطن العربي من هذين الموردين احتياطات هائلة تشكل نسبة كبيرة من الإحتياطي العالمي، ويشكل الفوسفات بعد النفط والغاز ثروة معدنية لا يستهان بها خاصة في المغرب والأردن ومصر، كما يزخر الوطن العربي موارد معدنية أخرى كالحديد خاصة في الجزائر وموريتانيا ومصر وتونس والمغرب وسوريا، الرصاص والزنك في المغرب وتونس والجزائر ومصر، اليورانيوم في الجزائر والسعودية، النحاس في مصر وليبيا والسودان[2]، لذلك يجب أن تعمل الدول العربية على استغلال هذه الموارد بكفاءة وفعالية والمرور من المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة والقطاعات المعنية تخص بوجه التحديد البيتروكيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد والصلب.[3]

3. تأهيل محيط المؤسسات الصناعية: حتى تتمكن المؤسسات الصناعية من مواكبة تطورات المحيط المحلي والدولي لابد من إصلاح المحيط الإقتصادي وتأهيله وذلك من خلال توفير الإستقرار السياسي والأمني، مراجعة وتطوير التشريعات والأطر القانونية قصد وملاءمتها مع التشريع الدولي، إصلاح النظام المالي والمصرفي وتفعيل الأسواق المالية إضافة إلى تطوير قطاع الإعلام الإقتصادي.

---

[1] بلغنو سمية، ومغنية موسوس، متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية ملتقى المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 8 – 9 نوفمبر (2010) ص10.

[2] نذير، غنية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2009)، ص ص43-44.

[3] عروب، رتيبة، وبوسبعين، تسعديت، أهمية تثمين وتأهيل الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية ملتقى الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،5-6 أكتوبر (2011)، ص7.

4. ترقية الإستثمارات العربية البينية: تعرف الاستثمارات العربية البينية على أنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب أو مؤسسات عربية (من خارج الدول العربية المضيفة) والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية عامة أو خاصة أو مختلطة[1]، وتعتبر الإستثمارات البينية مدخلا ضروريا لتحقيق تنمية صناعية عربية شاملة على عكس الإستثمارات الأجنبية الوافدة من دول غير عربية والتي يهدف أصحابها إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الدول العربية المضيفة[2]، ونتيجة لذلك يجب على الدول العربية.

العمل على تشجيع هذه الإستثمارات وذلك من خلال ما يلي[3]:

- توحيد التشريعات الاستثمارية والعمل على تنفيذ ما يرد في الاتفاقيات الموحدة كالاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.
- التأكيد على دور المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في استقطاب رؤوس الأموال العربية إضافة إلى دورها في إقامة قاعدة بيانات استثمارية للمستثمرين العرب ووضع خريطة للاستثمار في كل دولة.
- وضع آلية عمل للسوق النقدية العربية والتي يتم من. خلالها تبادل رؤوس الأموال العربية.
- ضرورة مشاركة صناديق التنمية القطرية والقومية عبر السوق المالية العربية في الاستثمار المباشر.

5. تعزيز التكامل والتنسيق الصناعي العربي:

بالرغم من أوجه التشابه الكثيرة في اقتصاديات الدول العربية إلا أنها تختلف اختلافا كافيا من حيث الموارد الطبيعية وطبيعة المناخ والمهارات الصناعية المتوارثة مما يتسنى تطبيق نظرية التكلفة المقارنة بين أجزائها، فلاشك أن هناك ظروفا إنتاجية خاصة في العراق مثلا تلائم إنتاج سلعة معينة بتكلفة وحدوية تقل عن تكلفتها الوحدوية في مصر أو اليمن أو لبنان، كما أن في سوريا إمكانيات إنتاجية خاصة بإنتاج سلعة

[1] بوخاري عبد الحميد، الإستثمارات العربية البينية الواقع والآفاق، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد7، (2009)، ص71.

[2] بلعور سليمان، دور الإستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية الصناعية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد8، (2010)، ص ص138-139.

[3] فرج، شعبان، التجارة والإستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة، ماجستير، كلية العلوم الإقتصدية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، (2005)، ص 172.

ما بتكلفة أقل، وبذلك فإذا ما تخصص العراق في صنع ما تؤهله ظروفه وإمكانياته وقامت سوريا بإنتاج سلعها الخاصة وتبادل البلدان إنتاجهما فإن ذلك يؤدي إلى وفرة في عوامل الإنتاج لكلا البلدين وما يقال عن العراق وسوريا يمكن أن يقال عن الكويت واليمن وغيرها من الدول العربية، وتذكر على سبيل المثال إمكانية حصر الصناعات البتروكمياوية في العراق للاستفادة من الغاز المنبعث من حقول الرميلة وكركوك، والمنسوجات الحريرية في سوريا وصناعة الحديد والسكر في مصر، وهكذا...الخ، وبذلك تتمثل مزايا التخصص والتنسيق الصناعي في تهيئة إمكانيات جديدة لتصدير المنتجات العربية المنخفضة التكلفة نسبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية قد بذلت بعض الجهود لتحقيق التنسيق الصناعي العربي ونذكر في هذا الصدد اتفاقية الوحدة الإقتصادية واتفاقية السوق العربية المشتركة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، لكن إغفال بعض الاعتبارات الأساسية حال دون تحقيق التنسيق المنشود

6. تطوير العنصر البشري: إن نجاح أي سياسة صناعية تعتمد على تطوير العنصر البشري، ولا طالما عانت الصناعة العربية من نقص في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات، لذلك على الدول العربية تثمين رأس المال البشري وتكثيف الجهود في مجال التكوين ومطابقة التاهيلات مع احتياجات السوق[1].

7. **تطوير القاعدة التكنولوجية العربية:** إن تطوير القاعدة التكنولوجية العربية تؤدي دورا حيويا في تحسين الأداء الصناعي للدول العربية فالتكنولوجيا تشكل محور رئيسي في استراتيجيات التصنيع باعتبارها من المقومات الأساسية لبناء الهياكل الإنتاجية وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية[2]، وبذلك يتطلب تطوير القاعدة التكنولوجية العربية ما يلي:

- توافر الإرادة السياسية والدعم المالي والمناخ البحثي والمعرفي[3].

---

[1] قريشي، نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 5، (2009)، ص102.

[2]Bouzidi, Abdlemajid, Industrialisation et Industries en Algérie, sur le site: https://library.fes.de/pdf-files/ (Consulté le 23/10/2021). (2011), P9.

[3] أو سرير، منور، وقرينو حسين، جدوى استخدام تكنولوجيا النانو في تطوير القاعدة التكنولوجية الصناعية العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد1، (2011)، ص102.

- وجود مؤسسات وطنية هندسية تعمل على تحويل نتائج البحوث والتطوير إلى نماذج عملية مفيدة مع ضمان التسويق الجاد بين تلك المؤسسات والقطاعات الاقتصادية والخدمية.
- انشاء منظومة ابتكار عربية أطرافها (مؤسسات البحث والتطوير، الجامعات المستثمرون...الخ) والإستفادة من تجارب الدول الأخرى في العلم والتكنولوجيا[1].

ثانيا– تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير القطاع الصناعي

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي واحدة من أكثر التقنيات الرقمية تطوّرًا وانتشارًا في العالم حيث يمكن استخدامها في مختلف القطاعات، ومن أهمها القطاع الصناعي الذي يعد من أوائل القطاعات التي استفادت من استخداماتها المتعددة، ويتزايد استغلالها يوًمًا بعد يوم ليتجاوز كونها أداة اختيارية للاستخدام، لتصبح مكوناً أساسياً في جميع الصناعات لتحسين وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية ودعم آفاق التطوير.

ويشمل الذكاء الاصطناعي العديد من التقنيات مثل تعلم الآلة وتحليل البيانات ومعالجتها والتطبيقات الذكية، والشبكات العصبية والتعرف على الصوت والصورة، والتحكم الآلي، وغيرها من التقنيات الحديثة والمتطورة. ويساهم الذكاء الاصطناعي في اختصار الوقت، وتحقيق مرونة أفضل وكفاءة أكثر في العمليات الإنتاجية، وتخفيض التكلفة، في كل المجالات والعمليات والقطاعات الصناعية المختلفة. كما أن الذكاء الاصطناعي يعدّ فرصة لتحسين الكفاءات التشغيليّة واستهداف قطاعات التصنيع الأعلى قيمة من خلال المصانع الذكية والصيانة التنبؤيّة التي تعتمد على البيانات الضخمة وأجهزة الاستشعار عن بعد، إذ تستطيع الآلات المزوّدة بالذكاء الاصطناعي مراقبة أدائها ذاتيًا، وتقليل فترات التعطل من خلال الكشف عن العيوب على خطوط الإنتاج وجدولة مواعيد الصيانة عند الحاجة. كما يساعد الذكاء الاصطناعي المؤسسات الصناعية في إيجاد الحلول للتحديات المرتبطة بإيجاد طرق للتعامل مع القيود على الطاقة والموارد والبيئة والآثار الاجتماعية والاقتصادية وضمان الاستدامة، حيث كلما كان الإنتاج ذكيا كان استهلاك الطاقة أقل، وهو ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتقليل الهدر والنفايات ومختلف المواد المضرة بالبيئة.

[1] الأسرج، حسين عبد المطلب، نحو تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة (2015)، https://www.findevgateway.org

وتعد **صناعة البناء** من الصناعات الرئيسة التي استفادت بشكل كبير من تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام تطبيقات متنوعة مثل التصميم الذكي، وتحليل البيانات، وتحسين العمليات، وتكامل التقنيات، حيث تتيح النمذجة ثلاثية الأبعاد المتطورة لمشاريع الإسكان إظهار مميزات التصميم بشكل أكثر وضوحاً لكل من المهندسين والمصممين والمستثمرين، وتوفر مراقبة معلومات البناء إمكانات كبيرة للحد من تجاوز المشاريع للموازنات المالية والمدة الزمنية المخصصة لتنفيذها والمواصفات والتصاميم المحددة. كما يتم استخدام هذه التقنيات في تصميم المباني بطريقة تُ حسّ ن استخدام الموارد المتاحة من حديد وإسمنت، وتحدد مواد مستدامة تساهم في التقليل من النفايات والتلوث، مما يساعد على تحقيق الأهداف المستدامة للمشروع العمراني.

أما **صناعة النفط والغاز** فقد باتت تقنيات الذكاء الاصطناعي تلعب دورًا مهماً في جميع عملياتها، حيث مكّ نت من اعتماد آليات جديدة تمكن من جمع وتخزين كميات كبيرة من البيانات والتعامل معها حول التشكيلات الصخرية والخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق التنقيب ومواقع وجود النفط والغاز على بعد أميال تحت سطح الأرض، في المناطق التي من الصعب رصدها. كما تساعد هذه التقنيات من التشغيل الآلي عبر انتشار الأجهزة الذكية والمتصلة في أماكن الآبار وتشغيلها عن بعد مما يحد من مخاطر وجود العمال بهذه الأماكن، مع دراسة كل البيانات المرتبطة بأجزاء المعدات مثل المضخات والصمامات والوقت الذي من المحتمل أن تتعطل فيه، مما يسمح بإصلاحها أو استبدالها قبل تعطلها مما يساهم في تقليل أوقات التعطل ويرفع من الكفاءة والإنتاجية.

وفي مجال **الصناعات الغذائية** تم توظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين سلامة الأغذية ومراقبة الجودة وابتكار وتحسين تصميم العبوات وتقليل النفايات من خلال التنبؤ بكيفية أداء مواد التغليف والتحقق من صحتها في ظل تعرضها لظروف مختلفة، كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي أيضاً لتطوير وتصميم منتجات غذائية جديدة تناسب أذواق المستهلكين من خلال إنشاء نكهات ومواد جديدة لا يمكن إنشاؤها باستخدام الطرق التقليدية. على سبيل المثال، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لإنتاج حليب خال من منتجات

الألبان ويكون مذاقه مثل الحليب الحقيقي تماماً. كما يتم استعماله في إنتاج منتجات اللحوم المصنوعة من البروتينات النباتية بحيث تكو ن أكثر نفعاً من منتجات اللحوم التقليدية وصديقة للبيئة.

وفي صناعة المنسوجات والملابس والأحذية يقدم الذكاء الاصطناعي مجموعة من التطبيقات والتقنيات لإنشاء أنماط وتصميمات جديدة حسب الطلب تتطابق مع احتياجات المستهلكين من خلال تحليل البيانات لتحديد استراتيجيات التسويق ومعرفة الاتجاهات السابقة وتفضيلات المستهلك مما يساعد في تقليل مخاطر إنتاج تصميمات غير مطلوبة. كما يمكن استخدام أدوات التصميم الافتراضية من القيام بتغيرات سريعة لنماذج الملابس مما يساهم في توفير المواد والطاقة وزيادة الكفاءة والابتكار وتحسين النوعية.

كما تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضًا في تطوير **صناعة السيارات**، من خلال تحليل بيانات الاستشعار المختلفة، مثل الرادار والكاميرات لتصوير البيئة المحيطة بالمركبة في أثناء حركتها، لتسجيل جميع البيانات المتعلقة بظروف الطريق والسرعة والزوايا ودرجة الرؤية والمناخ العام لتمكين السيارة من إدراك محيطها وتفسيره والتفاعل معه في الوقت الفعلي مما يمكنها من القيام بمزيد من المهام بشكل ذاتي، مثل الكشف عن المخاطر على الطريق وتنبيه السائق بشكل فوري، وتعديل سرعتها بناء على ظروف الطريق والحركة المرورية، وحتى قيادة نفسها بشكل تلقائي، مما يجعل القيادة أكثر ذكاءً وأماناً.

كما شكل استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الأدوية تحولًا هائلاً في هذه الصناعة، بعد ما أظهرته جائحة كوفيد-19 من حاجة ملحة لتبني تلك التقنيات في جميع مراحل تطوير الأدوية واللقاحات، حيث يساعد في اكتشاف الأدوية الجديدة بشكل أكثر كفاءة وسرعة من خلال تحليل البيانات الضخمة وتوجيه الأبحاث الدوائية، وتحديد المركبات اللازمة لمكافحة الأمراض المستهدفة والتنبؤ بالتفاعلات الجزئية للتّركيبات الكيميائية وبمدى فاعلية الدواء وقدرته على الوصول بأمان لمستقبلاته بجسم الإنسان من خلال المرحلة السريريّة، وهي أصعب المراحل وأطولها، مما يوفر وقتًا وجهدًا ثمينين في عملية التصنيع والتطوير الدوائي.

إن دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات الصناعية يمثل استثماراً في المستقبل، وسيسهم في تعزيز التنافسية وتحسين الجودة والاستدامة، وسيكون خلال السنوات القليلة القادمة محركا للتقدم والنمو

والازدهار. غير أن العديد من البلدان العربية لا سيما الأقل نمواً، ما تزال صناعاتها محدودة من حيث دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات الإنتاجية، خاصة وأن تطبيق هذه التقنيات في مختلف المصانع يتطلب وجود شبكات متصلة بعضها ببعض، قادرة على أخذ البيانات من خطوط الإنتاج وفرق التصميم والهندسة ومن قسم مراقبة الجودة، لتشكيل عملية ذكية متكاملة. ويستدعي ذلك ضرورة الاستثمار الأمثل لدمج وتوظيف هذه التقنيات الحديثة لتحسين الأداء الصناعي وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة.

ثالثا- التعاون العربي في الصناعة

في ظل ما يشهده القطاع الصناعي من تحديات وصعوبات تتفاوت حدتها من دولة عربية إلى أخرى، خاصة مع تزايد التكتلات والتحالفات والشراكات الإقليمية الأخرى على مستوى العالم في مختلف المجالات الصناعية، يعد زيادة التعاون العربي أحد أهم السبل المثلى لمواجهة التحديات الحالية والمخاطر المستقبلية واستغلال ما تزخر به المنطقة العربية من موارد طبيعية وثروات معدنية واحتياطات أولية هائلة ومنتجات صناعية متنوعة.

ومن أوجه التعاون العربي، مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية التي تم إطلاقها خلال عام 2022 بين كل من الإمارات ومصر والأردن والبحرين فيما انضمت إليها المغرب خلال عام 2024. وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق نمو مستدام في القطاع الصناعي، من خلال التكامل في الموارد والصناعات، وتعزيز الشراكة في 5 مجالا ت صناعية واعدة تشم ل الأسمدة، والأدوية، والمنسوجات، والمعادن، والبتروكيماويات والاستفادة من المزايا التنافسية في كل دولة من الدول الأعضاء بما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج، وتأمين سلاسل الإمداد، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز النمو والتنافسية الصناعية. كما يهدف هذا التحالف إل ى خلق نواة صناعية إقليمية قادرة على مواجهة التحديات المشتركة والأزمات العالمية، وخاصة التحديات التي يفرضها التحول الرقمي والتكنولوجي لضمان الاستفادة منها ومن ثمّ خلق فرص نمو جديدة وواعدة، إلى جانب التحديات البيئية عبر تطوير واعتماد تقنيات صديقة للبيئة.

وقد تم خلال عام 2024 التوقيع على 5 مشاريع بقيمة تصل إلى 2.2 مليار دولار، حيث وقعت شركتا حديد البحرين وحديد الإمارات اتفاقية لتوريد كريات خام الحديد عالية الجودة لمدة 5 سنوات بما يقارب 2 مليون طن / سنة، وتوقيع مذكرتي تفاهم لتوري د مواد خام لشركة ألمنيوم البحرين "ألبا"، الأولى لتوري د مادة فلوريد الألومنيوم من "شركة مناجم الفوسفات" الأردنية، والأخرى مع "مجموعة المناصير" الأردنية لتوري د مادة السيليكا. كما تم الإعلان عن توقيع اتفاقية شراكة بين شركة "نيوتن موتورز" الإماراتية و"مجموعة المناصير" الأردنية لإنشاء مصنع للسيارات الكهربائية في الأردن بقيمة استثمار 80 مليون دولار.

كما تعد مؤسسات التمويل العربية أيضاً من أبرز أوجه التعاون العربي في مجال النشاط الاستثماري البيني. وقد بلغ في هذا الإطار إجمالي الاستثمارات الصناعية الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية خلال عام 2023 حوالي 1،1.366 مليون دولار مقابل حوالي 1،2.736 مليون دولار خلال عام 2022. وقد حازت الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة على النصيب الأكبر حيث بلغت قيمتها 1،1.036 مليون دولار تركزت بالأساس في مشاريع الطاقات المتجددة، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية 330 مليون دولار. أما خلال كامل الفترة (1974–2023) فقد بلغ المجموع التراكمي لمساهمات مؤسسات التمويل العربية في تمويل الاستثمارات الصناعية في الدول العربية حوالي 3.52 مليار دولار، مثلت حوالي 4.36 في المائة من إجمالي الاستثمارات الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية، منها 1.43 مليار دولار إجمالي استثمارات خُصصت لقطاع الطاقة و2.9 مليار دولار إجمالي استثمارات خُصصت لقطاع الصناعات التحويلية. وقد توزعت جملة الاستثمارات على 22 دولة عربية، حيث بلغت حصة مصر حوالي 8.32 في المائة تلتها تونس بحوالي 5.10 في المائة، فالمغرب والأردن بحوالي 1.7 في المائة ثم سورية بحوالي 6.6 في المائة، تلتها السودان بحوالي 0.5 في المائة، ثم موريتانيا بحوالي 8.4 في المائة فالجزائر بحوالي 7.3 في المائة.

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع القطاع الصناعي في الدول العربية من خلال فصلين رئيسيين، حيث خُصص الفصل الأول للأسس النظرية للصناعة، بينما ركز الفصل الثاني على دراسة تحليلية لواقع الصناعة في الوطن العربي.

في الفصل الأول، تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصناعة، أنواعها، ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما تم تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في النمو الصناعي، إلى جانب التحديات التي قد تواجهه، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة عالميًا.

أما في الفصل الثاني، فقد تم تحليل واقع القطاع الصناعي العربي خلال السنوات الأخيرة، من خلال دراسة مؤشرات الأداء الصناعي، ورصد أهم نقاط القوة والضعف التي تميز هذا القطاع في عدد من الدول العربية، مع التطرق إلى الفوارق المسجلة بين الدول، ومدى انعكاس السياسات الاقتصادية على تطور النشاط الصناعي. كما أبرزنا ضعف التكامل الصناعي العربي، واعتماد معظم الاقتصادات على الصناعات الاستخراجية، مما يحد من القدرة التنافسية لهذا القطاع على المستوى الإقليمي والدولي.

اختبار الفرضيات:

من خلال الفصل الأول، تم إثبات أن الصناعة تمثل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، لما توفره من فرص عمل، وتنوع في مصادر الدخل، ونقل للتكنولوجيا.

من خلال الفصل الثاني، تبين أن واقع الصناعة العربية لا يرقى إلى مستوى الطموحات، بسبب ضعف الاستثمار، وقلة التنسيق بين السياسات الصناعية، إضافة إلى محدودية البحث العلمي والابتكار الصناعي، وهو ما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة.

نتائج الدراسة:

أفضت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، نلخص أبرزها فيما يلي:

- تشكل الصناعة العربية في مجملها مزيجا صناعيا غير متوازنا لا على الصعيد القطري ولا على الصعيد القومي إذ مازالت الصناعة الاستخراجية تشكل المكون الأساسي للدخل المحلي حيث بلغ مساهمتها في الناتج المحلي سنة 2012 بنسبة 39.7% وسنة 2023 نسبة % 25.4
- ضعف مساهمة الصناعة التحويلية التي لم تتجاوز 11.7% من الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة 2012 _ 2023 كما لم تتجاوز 1.9% من الصناعات التحويلية العالمية.
- استحواذ صادرات الوقود والمعادن والمواد الخام على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية للدول العربية حيث قدرت بـ 58.1% مما يؤكد مرة أخرى على الطابع الريعي للاقتصاديات العربية، في المقابل لم تتجاوز صادرات هذه الدول من السلع المصنعة 30.6%.
- ضعف مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي لمعظم الدول العربية حيث بلغ كأقصى حد سنة 2012 بنسبة 48.9 % بقيمة 1340.9 مليار دولار وأدنى حد سنة 2020 بنسبة 27.7 % بقيمة 715.4 مليار دولار إلا انها شهدت انتعاش خلال السنوات المتتالية.
- غياب استراتيجية صناعية عربية موحدة وضعف التكامل الصناعي الإقليمي.
- ان القطاع الصناعي في الدول العربية مزال لم يرتقي إلى المستوى المطلوب لخلق تنمية صناعية والذي يسمح له بالمنافسة في الأسواق الدولية، وهذا لاعتماد هذه الدول عموماً، على الصناعات الاستخراجية أكثر من الصناعات التحويلية في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي وكمادة أولية للإنتاج والتصدير.

- قلة الإنفاق على البحث والتطوير الصناعي إذ يبلغ معدل الإنفاق على البحث العلمي بالدول العربية نسبة 20 % من الدخل القومي حيث أن حصة المواطن العربي من الإنفاق على البحث العلمي نحو 3 دولارات فقط
- تركز الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية بشكل كبير في قطاع الخدمات. مما يجعل هذه الاستثمارات لا تتوجه نحو بناء قاعدة انتاجية وصناعية متينة خاصة في الصناعة التحويلية لما تتميز به من قدرة على خلق فرص عمل تتسم بالديمومة والاستمرار.
- استمرار التحديات المرتبطة بالتمويل، البنية التحتية، والبيروقراطية الإدارية.

التوصيات:

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، نقترح جملة من التوصيات نراها ضرورية:

- ضرورة وضع سياسات صناعية وطنية فعالة ترتكز على تنمية الصناعات التحويلية عالية القيمة.
- تعزيز التكامل الصناعي العربي من خلال إنشاء سلاسل إنتاج مشتركة بين الدول العربية.
- دعم البحث العلمي والابتكار وربط نتائجه بالقطاع الصناعي.
- تهيئة مناخ الاستثمار الصناعي من خلال إصلاح البيئة التشريعية والإدارية.
- تطوير برامج التكوين المهني لتأهيل اليد العاملة الصناعية بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

آفاق البحث:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الأبحاث المتخصصة في قضايا التنمية الصناعية بالوطن العربي، ومن المواضيع التي نقترح دراستها مستقبلًا:

- تقييم أثر السياسات الصناعية في الدول العربية على النمو الاقتصادي.
- دراسة تأثير التحول الرقمي على القطاع الصناعي العربي.
- تحليل آليات تمويل القطاع الصناعي في الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) الأسرج حسين عبد المطلب، نحو تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة، 2015، https://www.findevgateway.org

2) أو سرير منور، قرينو حسين، جدوى استخدام تكنولوجيا النانو في تطوير القاعدة التكنولوجية الصناعية العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2011.

3) باخرمة أحمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار الزهراء، الرياض، 2006.

4) براي الصادي، خليل القادر، تشخيص واقع الصناعة في الجزائر، مجلة علوم إنسانية واجتماعية، 2019، العدد 51.

5) بلعور سليمان، دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية الصناعية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 8، 2010.

6) بلغنو سمية، ومغنية موسوس، متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية، ملتقى المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010.

7) بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى، الأهمية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي، مجلة علوم اقتصاد وتسيير والتجارة، العدد 31، 2015.

8) بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية: الواقع والآفاق، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 7، 2009.

9) حميد بن نية، سفيان فكراشة، دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي، جامعة البليدة، 2018.

10) ريم مباشي، زينب بوزيدي، آليات دعم الاستثمار الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2016-2017.

11) سانة ميمونة، مرجة بختة، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2020-2021.

12) شريف عبد الحفيظ، إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2019/2018.

13) شيخ المزوار إسلام، إروان مندر، واقع القطاع الصناعي في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية للفترة 1980-2017، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، 2020-2021.

14) صندوق التنمية الصناعية السعودي، الدليل الإجرائي للمستثمر الصناعي: مراحل وإجراءات تأسيس المشروع الصناعي، الإصدار الأول، 1431-1432هـ (2010).

15) طارق الخير، عدنان كركور، إدارة واقتصاد صناعي، دمشق، 1991.

16) عبد العزيز محمود، سوق العمل العربي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية العربية، 15(2)، 2019.

17) عبد الله سمير، العمالة في الدول الخليجية: التحديات والاستراتيجيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023.

18) عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تثمين وتأهيل الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2011.

19) على ظالم، فريدة كافي، جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني (2002–2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2، ديسمبر 2017.

20) فرج شعبان، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

21) قريشي نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 5، 2009.

22) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بطالة الشباب في المنطقة العربية: الأسباب والحلول، بيروت، 2021.

23) محمد الهواري، القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، الدوحة، 2008.

24) مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005.

25) مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

26) مقيمح صبري، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المناطق الصناعية البتر وكيميائية، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 2013–2014.

27) منظمة العمل العربية، تقرير حول واقع القوى العاملة في الدول العربية، القاهرة، 2022.

28) نذير غنية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

29) وليد أحمد صالح العطاس، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة مصنع المكلأ لتعليب الأسماك (اليمن)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

المراجع الأجنبية:

30) Bouzidi Abdlemajid, Industrialisation et Industries en Algérie, 2011, consulté sur https://library.fes.de/pdf-files/

31) International Labour Organization, Arab States Labour Market Overview, Geneva, ILO, 2023.